الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعتبر الاستثمارات التي تتميز بمستوى أداء مرتفع من أهم العوامل المؤثرة في نمو وتقدم البلاد. ولتتمكن الاستثمارات من تحقيق دورها في الاقتصاد، فيجب أن ينتج عنها ارتفاع في نسبة إنتاجية العمالة أو إنتاجية الموجودات الرأسمالية، مثل البنية التحتية أو المصانع والمعدات. ولا تسعى السياسات الاستثمارية بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات، بالرغم من أن ذلك يعتبر أمراً مرغوباً به بشكل عام، ولكنها تسعى إلى رفع مستوى أداء الاستثمارات في البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مستوى البضائع والخدمات المقدمة للاسواق، بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز إنتاجية القوة العاملة، حيث تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى رفع مستوى معيشة المواطنين (الخشمان، 2006).

ويعتمد أداء الاستثمار على مصادر الاستثمارات، ففي حين أن الاستثمارات بكافة أشكالها قد تعتبر إنتاجية بمعظمها، فهي لا تتساوى في ما بينها من حيث قدرتها على تحقيق المكاسب. فمن المفترض أن الاستثمارات الأجنبية تتميز عن الاستثمارات المحلية في أنها توفر تقنيات جديدة للبلاد، بالإضافة إلى قدرتها على الدخول إلى الاسواق العالمية، والتدريب المتميز للعمال، واعتماد تقنيات إدارية فعالة والتي من شأنها أن ترفع من مستوى الإنتاجية. وقد حقق الأردن نتائج متباينة إزاء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مرار، 2006).

ففي حين أن الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة تشير إلى سياسات جيدة على المستوى الكلي، فإن الاتجاهات في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفيد بأن المكاسب قد أتت على نحو غير متكافئ، ولذلك يعتقد بأنه لا يزال هنالك الكثير من التدابير التي يجب القيام بها قبل أن يتمكن المواطن الأردني العادي من التمتع بمزايا النمو، نجد ان أرقام النمو الاقتصاد تتناقض مع الواقع، فبينما شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 58.8 بالمئة بين عامي 2000 و2007، تراوح معدلات الفقر والبطالة مكانها نتيجة عوامل داخلية وخارجية، فلقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي تدريجياً من 1235 دينار للفرد سنوياً عام 2000 ليصل إلى 1961 دينار للفرد عام 2007، ولكن من الواضح بان مع هذه الزيادات الغير حقيقية فان المستوى المعيشي للافراد في تراجع ويمكن ارجاء ذلك إلى ان الارتفاع في النمو جاء من خلال قطاعات توصف بمحدودية استخدامها للعمالة الاردنية وتركز الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل قطاع الخدمات والانشاءات والعقار، اذا فهنالك خلل في توزيع الناتج المحلي الاجمالي، حتى تكون الزيادات في الدخول حقيقية يجب أن تتزامن مع تراجع معدلات الفقر والبطالة التي راوحت مكانها، إذ بقيت نسب الفقر 5ر14 بالمئة، فيما حافظت البطالة على معدل 1ر13 بالمئة (غنيمات، 2008).

إن «النمو لم يتحقق نتيجة تراكم عوامل إنتاج بل جاء نتيجة مؤثرات خارجية» و أن «80 بالمئة من عوائد الاستثمار تذهب لمستثمرين غير أردنيين» يحولون هذه الأموال إلى الخارج لتكون استفادة الاقتصاد الوطني منها محدودة، إن «نسب النمو المرتفعة تستخدم لأغراض خارجية» مثل عقد الصفقات من الدول الدائنة للأردن (عايش،2008)، فمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا ياخذ عدالة التوزيع بعين الاعتبار.

وهكذا فإنه من الأهمية بمكان أن نتعرف على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في الأردن وتأثير سياسات تشجيع الاستثمار على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الخشمان، 2006). حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير البنية الاقتصادية في الأردن وقوانين تشجيع الاستثمار على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الأردن.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها دراسة وصفية/ إحصائية/ قياسية تحاول دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادي الأردني، وتأثير قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث ستقوم الدراسة بالتعرف على هذا التأثير من خلال معرفة حجم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كذلك التأثير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيوفر معلومات عن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الأردني وخاصة مع نقص الادخار المحلي اللازم للاستثمار في الاردن.

مشكلة الدراسة:

يتوقف حجم تدفق الاستثمار الأجنبي في معظم دول العالم على الحوافز التي تقدمها الدول استقطاب المستثمرين الأجانب، وكذلك حجم التسهيلات التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب كالإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات تسجيل الاستثمارات، وتوفر الأيدي العاملة، وسهولة إدارة الاستثمارات الأجنبية من خارج الدولة التي تقام فيها، وهناك فوارق فيما يخص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد، حيث أن بعض النظريات مثل النظرية الكلاسيكية تشير إلى أن أكثر المنافع التي تحققها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود عليها بالنفع أكثر من الدولة التي تقام فيها، أما النظرية الحديثة تعتمد في أساسها على أن الاستثمار الأجنبي يعود بالنفع على

كل من الدولة المستقبلة والجهة صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويختلف واقع تأثير هذه النظريات من دولة إلى أخرى، ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة بالسؤال: ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الأردني؟

منهجية الدراسة

جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بنموذج الدراسة للفترة الممتدة خلال الاعوام (1979 – 2010) من النشرات الإحصائية للبنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة بالإضافة الى الموقع الالكتروني UNCTAD والموقع الالكتروني Data Market. البيانات المستخدمة سنوية وعدد المشاهدات هو 31 لكل متغير.

فرضيات الدراسة

تستند فرضيات الدراسة على فرضية أساسية هي:

لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن.

الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات والأبحاث والتي تناولت دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية وأثره في تحقيق التنمية الشاملة ومن هذه الدراسات قامت الباحثة بعرض هذه المجموعة منها كما يلي:

دراسة (الحياري، 2009) بعنوان: أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن، هدفت هذه الدراسة الى دراسة جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وعملية تحرير التجارة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث اتخذت الحكومة الأردنية جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني نتيجة لنقص الموارد المالية اللازمة لسد حاجة الطلب المحلي وزيادة معدلات النمو السكاني وزيادة المديونية الخارجية والتي أدت إلى اختلالا في الاقتصاد الأردني نتج عنها تدني في مستوى المعيشة، وتعطل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثلت الإجراءات والسياسات الجديدة للحكومة الأردنية باعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي، وما تضمنته من إجراءات لمواجهة الطلب، وتحفيز العرض، وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري مع دول العالم، وإقامة المناطق التجارية الحرة، وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية يضاف إلى ذلك الجهود التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتفعيل نشاط المؤسسات الوطنية في تشجيع الاستثمار وقد ساهمت السياسات الجديدة في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة للأردن، وقد كان لجهود الحكومة دور كبير في تفعيل الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً الاستثمارات البينية وزيادة مساهمتها في القطاعات الاقتصادية الأساسية كقطاع

الخدمات وقطاع الصناعة والصادرات مما أدى إلى زيادة أهمية هذه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال أهمية هذه القطاعات في معالجة الاختلالات المالية وسد النقص في الموارد المحلية بالإضافة إلى تنشيط قطاع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية في الأسواق العالمية.

وقامت (مرار، 2006) بدراسة تحت عنوان "تطور هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1950- 2000: دراسة تطبيقية على الأردن" هدفت فيها الى تسليط الضوء على كافة ما يتعلق بمفاهيم وأشكال وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي، بالإضافة الى التعريف بالأساس النظري لهذا الانتقال الاستثماري بين البلدان المختلفة. كما بحثت الدراسة في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً؛ من حيث المصادر والحجم والهيكل خلال الفترة 1950- 2000 ووجدت الدراسة ان هيكل هذه التدفقات بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص قد كان متغيراً عبر الفترات المختلفة، حيث استجاب المستثمرون الأجانب في هذه الفترات الى تغيرات كثيرة في البيئة الاستثمارية والسياسات الحكومية تجاه استثماراتهم وكانت النتيجة ان ازداد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة خلال العقد الأخير من حيث الرصيد والتدفقات الناشئة عنه التي بلغت في عام 2000، 1400 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 200 مليار دولار أمريكي عام 1990. وكشفت الدراسة عن الاهمية المتزايدة لدور الدول النامية في استقبال وتصدير الاستثمار الاجنبي. كما تطرقت الدراسة الى بعض التجارب التنموية العالمية في كل من دول: ايرلندا، والهند، والصين التي كان الاستثمار الأجنبي المباشر فيها العنصر الرئيسي والأهم في دفع عجلة التنمية والتطوير والحصول على التنمية المستدامة كنتيجة للمنافع المباشرة المتمثلة بكونها وسيلة فعالة في تغطية الفجوات التمويلية في الدول النامية وكنتيجة ايضا للمنافع غير المباشرة والمتمثلة في انتقال الاصول غير الملموسة كالتكنولوجيا والمهارات الإنتاجية الجديدة

وأساليب الإدارة الحديثة التي تؤدي مجتمعة الى زيادة الإنتاجية. اتخذت الدراسة من تجربة الاردن في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة تطبيقية لأثر هذه التدفقات على اقتصادات الدول النامية واستعرضت ضمن الحوافز المالية والتشريعية والاجرائية التي يقدمها الاردن للمستثمر الأجنبي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البيئة الاستثمارية الوطنية من خلال إلقاء الضوء على ركائز البيئة الاستثمارية الأردنية والتشريعات والقوانين المساندة لها وعمدت الى التعريف بأهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن وهيكل توزيع هذه الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفي دراسة (الخشمان، 2005) تحت عنوان "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة (1970–2004) هدف فيها اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي، ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة 1970–2004. واعتمدت الدراسة على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هذا الهدف، واشارت نتائج إختبار استقرار البيانات إلى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الأول. وبعد تقدير معادلات التكامل المشترك تبين أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح الإقتصادي حسب مقياسين من مقاييس الإنفتاح التي تم إستخدامها، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. واوصت الدراسة بدعم

الصناعات المحلية لزيادة تنافسيتها بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

دراسة (باناجة، 2009) بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحليل بنية الاستثمار اليمني وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2004، حيث أشارت النتائج إلى ان عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب تعميق السياسات الاقتصادية لخدمة زيادة معدلات الاستثمار والنمو وكذلك والعمل على تعزيز أواصر العمل العربي المشترك عبر مدخل الاستثمار والعمل على تعزيز التشريعات القانونية لحماية المستثمرين الأجانب في استثماراتهم.

دراسة (غانم والمسيبلس، 2003) بعنوان دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر. وهدفت هذا الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات الاستثمار فيه، كما هدفت إلى تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات متواضع، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئًا لجذب هذه الاستثمارات، على الرغم من أن قانون الاستثمار تضمن العديد من الميزات والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم تؤد إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وذلك بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

وفي دراسة (Akinlo, 2004)، (Foreign direct investment and growth in Nigeria: An empirical investigation)، تبين الدراسة بان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في نيجيريا، للفترة 1970–2001. جاءت بنتائج تبين أن كلا من رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبي قد كان اثرهما صغيراً، وليس لهما تأثير كبير من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي. تبدو النتائج داعمة للرأي القائل بأن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون لتحسين وتعزيز النمو بقدر انه اداة لتصنيع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، فقد بينت النتائج أن التصدير له تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية على النمو. والتنمية المالية والمقاسة بنسبة M2/GDP لها تأثير سلبي كبير على النمو، الأمر الذي قد يكون نتيجة لهروب رؤوس الأموال العالية التي المولدة نتيجة الاستثمار. وأخيرا ، أظهرت النتائج أن قوة العمل ورأس المال البشري لها أثر إيجابي كبير على النمو. هذه النتائج تشير الى الحاجة للتوسع في القوى العاملة وسياسة التعليم لرفع رأس المال البشري في البلاد.

وفي دراسة (Borensztein et. al., 1998) (How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?)، تبين ان اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في إطار الانحدار عبر البلاد، وذلك باستخدام البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية إلى 69 بلدا من البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين. نتائج الدراسة تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، والمساهمة في النمو بشكل أكبر نسبيا من الاستثمار المحلي، ومع ذلك، فإن إنتاجية أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر يحصل فقط عندما يكون البلد المضيف لديه الحد الأدنى من مخزون رأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، فان للاستثمار الأجنبي المباشر اثر في ارتفاع مجموع الاستثمارات في الاقتصاد خاصة بالتكامل مع الشركات المحلية.

وتتميز دراستنا عن سابقاتها في أنها ستأخذ بعين الاعتبار اثر الازمة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي في الأردن، وانها ستتناول اثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي وعلى متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال اخذ جميع المتغيرات الاقتصادية الاخرى بعين الاعتبار في التأثير على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الاستثمار

تعددت مفاهيم الاستثمار نتيجة للتداخل الكبير في هذا المفهوم لما له من أهمية كبيرة في حياة الناس ومستقبلهم، فمن هذه المفاهيم عملت الباحثة على التطرق الى بعضها كما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF: International Monetary Fund)، على انه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويُشار إلى الكيان المقيم باصطلاح " المستثمر المباشر"، والى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007).

وهذا التعريف يتفق مع تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والمفهوم الصادر عن (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)، أما النسبة المئوية والتي إذا زاد عندها الاستثمار يعتبر استثماراً مباشراً وهي نسبة 10% أو أكثر من الاسهم العادية او القوة التصويتية من الاستثمار، ذلك حسب كل من IMF و OECD و UNCTAD.

أما تعريف تقرير الاستثمار العالمي فهو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة مستثمرة وشركة تابعة، ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر عادة من ملكية حصص في رأس المال وإعادة استثمار الأرباح،

والاقتراض والائتمان بين أطراف العلاقة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وترتيبات تجهيز المشروع (WORLD INVESTMENT REPORT، 2008)، ومنظمة التجارة العالمية ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مقيم في البلد الأم أصلاً إنتاجيا في البلد المضيف بقصد إدارته.

والاستثمار مشتق من كلمة استثمر، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، غالبا ما يكون في الأموال سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى من الصور التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، سواء كان في شكل عقارات أو منقولات بالإضافة إلى الصور المعنوية الأخرى كحقوق الملكية الفكرية أو الأدبية وغيرها (الحياري، 2000)، فالاستثمار هو وضع المال في شيء مع توقع الحصول على مكسب، مع وجود درجة عالية من الأمان في غضون فترة من الوقت المتوقع. ويرتبط الاستثمار بالادخار او تأجيل الاستهلاك، ويُعنى الاستثمار بالعديد من المجالات في الاقتصاد، مثل المالية وإدارة الأعمال والتمويل سواء بالنسبة للشركات أو الحكومات.

وتقوم الاستثمارات على أربعة مقومات هي:

1. الموارد المتاحة: الموجودات النقدية او السائلة أو أي نوع من الممتلكات العقارية أو الشخصية أو مصلحة في الممتلكات التي يمكن توفرها، وربما تحويلها إلى نقد لاستخدامه من أجل الدعم والصيانة اواستخدامها في العملية الانتاجية.
2. المستثمر: مصطلح يشير إلى أي فرد أو مؤسسة أو منشأة عامة أو خاصة، او حكومة ، اومجموعة من الأفراد ، أو مجموعة من المجموعات والشركات ذات الصلة / أو دمج مؤسسات فردية بمؤسسات لديها مؤسسة لاستثمار المباشر (مثل ، شركة تابعة أو شقيقة أو فرع) تعمل في اقتصاد غير اقتصاد أو الاقتصادات التي يقيم فيها المستثمر الاجنبي.

3. الأصـول: هـي المـوارد الاقتصــادية، ماديــة أو غيـر ماديــة أي شــيء ذات قيمــة اقتصــادية ايجابيــة، ببســاطة، تمثـل ملكيــة الأصـول القيمــة التــي يمكـن تحويلهــا إلــى نقد وهنــا نعنــي الإستثمارات التى يوظف بها المستثمر أمواله .

4. غرض المستثمر: هي النتائج التى يتوقعها المستثمر من استثماراته والهدف من الاستثمار وغالبا ما يكون الربح.

وبالتالي فان الاستثمار هو تضحية بمنفعة حالية لقاء الحصول على منفعة مستقبلية، أي التخلي عن أموال يمتلكها فرد أو هيئات أخرى في فترة زمنية معينة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

والنمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذة الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب وكما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

النظريات الاقتصادية

نظرية آدم سميث:

وقد عارض سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى ونادى بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الارباح هي الاساس في تكوين المدخرات وفى زيادة معدلات التكوين الرأسمالى، ويأتي آدم

سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الأقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

1. القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة.

2. تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الأقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

3. عملية تراكم رأس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

4. دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقا لأفكار سميث فإن قيام الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة.

5. عناصر النمو: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية.

6. عملية النمو: يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

النظرية الكلاسيكية:

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

1. سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

3. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

4. ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

5. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف،

ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون.

نظرية شومبيتر

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادى على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية:

1- الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

2- دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

3- دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.

4- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل، وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم مابه من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي، النقص ف ي عنصر المنظمين، تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية، الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصادات في الدول النامية هي:

1.الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2.الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3.سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4.المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5.السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

نظرية روستو

قدم روستو نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير، وتحدث عما يسمى بمرحلة الانطلاق، وتعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق:

1. ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5%إلى مالايقل عن 10% من الدخل القومي.

2. تطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق. وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو.

3. الأطار الثقافي واستغلال التوسع، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالا فأن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد.

4. مرحلة الاتجاه نحو النضج: عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن. ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5. مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

نظرية نيلسون

يمكن وضع الأقتصادات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف وعند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي: الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان، انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل، ندرة الاراضي القابلة للزراعة، عدم كفاية طرق الإنتاج.

وقد يعزى تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدة اسباب منها:

- الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية والتي تهدف الى تحرير التجارة والاستثمار وتطبيق برامج الخصخصة ومضاعفة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهذه تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.
- التكتلات الاقتصادية وتتميز التكتلات بان لديها سياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء، وقد يؤدي ذلك الى فرض قيود على تدفق الاستثمار الى الدول غير الاعضاء، وهذا ما دفع بالدول النامية الى تبني سياسات جديدة ترمي الى خلق مناخ استثماري مناسب من حيث اصدار قوانين تشجع على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اهتمامها بمزايا الموقع وبتكلفة العمالة ومنح الحوافز الاستثمارية.

محددات الاستثمار

لا يوجد هناك إجماع حول محددات الاستثمار، لكن يعتبر الربح أهم دوافع القيام بالاستثمارات، لذا يلجأ أصحاب رؤوس الأموال من أفراد وشركات ودول إلى دراسة المشروع قبل تنفيذه من نواحي عديدة أهمها ما يلي:

- الأرباح المتوقعة: تعتبر من أحد المحددات الهامة للاستثمار، وهو الحافز الأساسي لجميع المشاريع، أي أن الاستثمار خلال فترة زمنية سوف يزداد كلما ارتفع الربح المحقق في الفترة الحالية عن الربح المحقق في الفترة السابقة.
- التوقعات: التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في تحديد استثمار المشروع، فكلما كان المشروع توقعاته متفائلة بخصوص الطلب على منتجاته مثلا في المستقبل سوف يكون أكثر رغبة في الاستثمار.

- التطور التكنولوجي: المشروعات الناجحة ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، لذلك فإن مسايرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لها.
- حجم الطلب على المواد الإنتاجية عن طريق دراسة السوق، ثمن المواد الأولية، تغير أذواق المستهلكين، عمر أو حياة الأصل الرأسمالي، التعرض للمنافسة، تغير تكلفة وسائل الإنتاج، العبء الضريبي، سعر الفائدة، تغير سياسة الحكومة خاصة في مجال الضرائب والمالية، عوامل خارجية أخرى لها تأثير غير مباشر.

تصنيف الاستثمارات

أي طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، ويمكن تبويب أنواع الاستثمارات من نواحي مختلفة من أهمها:

أولاً: من الناحية الجغرافية:

- الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل: العقارات الأوراق المالية، الذهب، المشروعات التجارية، والصناعية، والسياحية...الخ.
- الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: وتشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة (رمضان، 1998).

وتشتمل هذه الاستثمارات على ما يلي:

- قروض خارجية: وهي التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة إلى الهيئات أو المؤسسات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر بناء على اتفاقيات قروض تحدد شروطها وأوضاعها وزمن الوفاء بها سواء كانت بفائدة أو بدونها.

- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: ويتمثل بامتلاك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار، أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم، بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل ويوفر للمستثمرين رأس المال النقدي الذي يتم من خلاله شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) من دون المشاركة في إدارتها، وتتم مثل هذه الاستثمارات من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك، وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين (الدباس، 2006).
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: سيأتي تفصيلها لاحقا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثانياً: من ناحية نوع أصل الاستثمار:

- الاستثمارات الحقيقية (الاقتصادية): يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب...الخ، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافة تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة.
- الاستثمارات المالية: وتعرف أيضا باسم الأوراق المالية أو الأصول المالية، عندما يقوم شخص بالاقتراض من آخر فإنه يترك شيئا ذا قيمة مع المقرض كضمان، وفي حالة عدم السداد في الموعد فإن المقرض يمكنه أن يبيع الضمان لاسترداد قيمة القرض والفوائد، وهناك حالات أخرى لا يقدم فيها المقترض ضمانا أو رهنا للمقرض، ويكون المستند على وجود القرض هو الكمبيالة أو مستند دفع (مطر، 1999).

ثالثاً: من ناحية مدة الاستثمار:

- استثمارات قصيرة الأجل: وتشمل الودائع الزمنية, الأوراق المالية, التسهيلات الائتمانية، وهى أقل خطورة من الاستثمارات طويلة الأجل.
- استثمارات طويلة الأجل: وتشمل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتنى بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون الهدف منها الحصول على تدفقات نقدية تضمن من خلالها استرداد رأس المال المستثمر في زمن معين معه ضمان معدل من الدخل يتناسب مع مخاطر الاستثمار. (عمر، 2000).

رابعاً: من ناحية مجالات الاستثمار:

وهى متنوعة مثل الاستثمارات العقارية والسياحية والصناعية والزراعية وفى مجالات التعدين والنقل بأنواعه .. الخويمكن توضيح أشكال الاستثمارات الأجنبية كما يلي:

1- الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه او يشارك فيه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية او تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه. (ابو قحف، 1998).

2- الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي وهو عبارة عن قيام بانشاء فروع للإنتاج او التسويق، ونجد ان الدول النامية تتردد كثيرا ازاء هذا الشكل ويعود ذلك الى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من اثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي .

3- مشروعات او عمليات التجميع: وتاخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

4- عمليات الاندماج او التملك وهي قيام الشركات بالاندماج او شراء شركات أخرى.

العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم العوامل التي لها الأثر الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر أو مناخ الاستثمار كالأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والتي تشكل في مجملها الدعامة الحقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات وهذه العوامل هي:

أولاً: العوامل السياسية والأمنية:

وهذه العوامل من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي ويعتبر الأساس في جذب الاستثمارات الأجنبية، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار وبالتالي إحجام المستثمر عن اتخاذ قرار الاستثمار.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

لا شك ان هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحديد حجمها وتوزيعها على القطاعات المتخلفة، ومنها حجم الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح الاقتصادي، والقدرة التنافسية للدولة المضيفة، والتضخم، وتقلبات سعر الصرف، ومستلزمات الإنتاج ومدى توفر الأيدي العاملة، وشروط التبادل التجاري، والبنية الأساسية للاقتصاد، وكلما كانت السياسات الاقتصادية لبلد ما مستقرة وواضحة وتدار بطريقة مدروسة ومنظمة، فإن فرص الاستثمارات الأجنبية في ذلك البلد تكون كبيرة لأن ضعف تلك السياسات وعدم استقرارها يضعف ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الاقتصاديات ويجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا الاستثمارية القائمة فيها (ابو قحف، 2001).

اثر الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية

الآثار الايجابية

هناك منافع وفوائد كثيرة ناتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول المضيفة نذكر منها ما يلي:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المسيّرين في المستقبل من اجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية التي تمثل أساس أي برنامج تنموي.
- يساعد الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة حيث تعاني معظم البلدان النامية من ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة.
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.
- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة للعمل الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي مما يزيد في دخل الفرد وتحسين القدرة الشرائية.
- تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- تلعب الشركات دولية النشاط التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان. حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية (مبروك، 2007).

الآثار السلبية

هناك الكثير من الايجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر الا ان هناك سلبيات من ضمنها:

- ان مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.
- تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها الى الدولة الام او الدول المتقدمة الأخرى.
- صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الاجنبية وكبر نسبة التحويلات من الارباح الى الدولة الام.
- ان تدفق راس المال الى الداخل يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل ثم يميل الى التدهور عندما يتم تحويل الارباح الى الخارج.
- ان المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي الى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني وبالتالي اضعاف الاقتصاد الوطني الكلي.

تعمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة على نقل انشطتها الملوثة للبيئة الى البلدان النامية نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتاثير السلبي في البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على انشطتها في البلدان النامية (مفتاح واخرون، 2008).

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

مقدمة:

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تلقي اهتماما كبيرا في المنظمات الدولية والمحلية، خاصة مع الانفتاح الاقتصادي (العولمة)، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يلعبه الاستثمار في اقتصادات البلدان ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

ونتيجة لتفاقم الأزمات التي تواجه الدول النامية، خاصة الأزمات المالية وتعدد مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى. ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال محاولتها لإزالة الحوافز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

نجد ان الاستثمار مهم لتنمية الدخل ويترتب على نمو الدخل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وزيادة في الاستهلاك على المنتجات المصنوعة محلياً، وهذا سيزيد من الحافز إلى زيادة الاستثمار، فزيادة الدخل ستؤدي الى زيادة المدخرات ومن ثم إلى زيادة الاستثمار.

ونتيجة لتداخل وتفاعل تأثير الاستثمار على الدخل لابد وأن تفضي إلى رفع مستوى الدخل العام، وكذلك نسبة ما يدخر منه، وأن هذه العلاقة من شانها أن تؤدي بنفس الكيفية إلى زيادة الاستثمار زيادات متتالية وهكذا.

ويرجع ارتفاع الدخل في الواقع إلى مفعول الأثر الاستثماري، فعندما يزداد تكرار الانفاق في البلاد نتيجة ارتفاع الدخل النقدي في أرجاء الصناعة (وخاصة في مجال التصدير) فانه من المحتمل جداً أن يقبل المستثمرون على زيادة حجم استثماراتهم أو القيام بعمليات استثمارية جديدة للإفادة من الظروف السائدة، وزيادة حجم الطلب تعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر في معدل الاستثمار وحجمه، ومن المتوقع أن تدفع أصحاب رؤوس الأموال الى القيام ببعض العمليات الاستثمارية التي يترتب عليها زيادة الدخول الحقيقية. ونلاحظ ان هذا سيؤثر على حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يغري المشاريع الخاصة على القيام باستثمارات جديدة تكون ربحيتها مشتقة من عمليات الاستثمار الحكومي، سواء جاء ذلك من تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والمواد الإنشائية والخدمات، أو بإنتاج قدر اكبر من سلع وخدمات الاستهلاك لسد الزيادة الحاصلة في الطلب عليها (المجلة الاقتصادية، مجلد 1987).

تطور مناخ الاستثمار في الأردن

يتوقف نجاح الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف على توفر المناخ الاستثماري، ويقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي تكون بمجموعها البيئة الاستثمارية التي يتم فيها الاستثمار, وتداخل هذه العوامل معا (World 1996

Bank,) وفيما يلي ملخص لبعض أهم ما قام به الأردن من أجل تحسين مناخ وبيئة الاستثمار في الأردن:

برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن:

من المهم جدا اجراء الاصلاحات الكفيلة لتعزيز المناخ الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وهذا يتطلب عمل جاد من قبل المؤسسات الرسمية والحكومية، وفي الاردن تم وضع برنامج التصحيح الاقتصادي في معالجة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الأردن والذي بوشر العمل بهه خلال الفترة 1992-1998، واستمر العمل بالبرنامج لثلاث سنوات أخرى لاحقة 1999-2001، وبحسب المصادر الرسمية فان من نتائج برنامج التصحيح الاقتصادي:

احتواء أزمة المديونية، كبح جماح التضخم، استقرار سعر صرف الدينار، بناء الاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة، وتخفيض عجز الموازنة.

تعزيز دور القطاع الخاص (التخاصية):

إن التخاصية ما هي إلا عملية اعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص والهيئات الرقابية، بحيث تتفرغ الحكومة لرسم السياسات والأهداف ووضع الاستراتيجيات الاقتصادية والتركيز على معالجة الأوضاع الاجتماعية، فيما يقوم القطاع الخاص بالاستثمار وادارة المشاريع الإنتاجية، في حين تتولى هيئات الرقابة، وفي مرحلة ما بعد التخاصية، مسؤولية الإشراف والتنظيم والرقابة على القطاعات والمشاريع من حيث ترخيصها وتحديد تعرفاتها ومتابعة جودة خدماتها وآثارها البيئية والمحافظة على حقوق ومصالح المستهلك والمستثمر (2006، الهيئة التنفيذية للتخاصية).

ومن مقاصد وأهداف التخاصية في الأردن تحقيق ما يلي:

1. رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية.

2. الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها.
3. تحفيز الادخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار الطويل المدى تعزيزا لسوق رأس المال المحلي والاقتصاد الوطني.
4. تخيف العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة.
5. إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكين هذه المشاريع من ايجاد أسواق مستقرة وفتح أسواق جديدة من خلال قدرتها على المنافسة في "الأسواق العالمية".

واهم ما تم القيام به:

- قامت الحكومة ببيع حصص لها، من أهمها شركة الإسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.
- هناك العديد من المشاريع قيد التخاصية، ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الأردنية وسكة حديد العقبة.
- بلغ إجمالي عوائد التخاصية أكثر من مليار دينار، تم استخدامها في جزء منها في تمويل المشاريع التنموية ومبادلة عدد من الديون المستحقة على الأردن.
- استطاع برنامج التخاصية جذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم خصخصتها خاصة في قطاع الاتصالات والمياه والنقل.

تحسين أداء النقل العام:

وذلك من خلال استقلالية مؤسسات النقل العام، باعتماد الفعالية والشفافية والمسائلة في جميع ما يتعلق بهذا القطاع، كما تم العمل على رفع مستوى الخدمات المدنية، وتحديث الإدارة المالية، واعتماد الحكومة الإلكترونية وحوسبة المشتريات.

تحسين أداء النظام القضائي:

من خلال استقلالية وشفافية القضاء وتدريب القضاة والمحامين وحوسبة المحاكم.

تحديث نظام التعليم والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التدريب المهني لمواكبة احتياجات السوق:

- إعادة هيكلة نظام التعليم لضمان التعلم الدائم.
- ضمان ارتباط نظام التعليم بمتطلبات الاقتصاد وسوق العمل.
- إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العملية التعليمية.
- ضمان نوعية التعليم والبيئة التعليمية.

منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

خليج العقبة هو منفذ الأردن الوحيد على البحر (البحر الأحمر)، وكونه شريان أساسي لعمليات الاستيراد والتصدير، يجري العمل حاليا على تطوير ميناء العقبة ليصبح مركزا عالميا للملاحة والنقل البحري، حيث تم تقسيم الميناء إلى ثلاث مناطق خاضعة للتطوير، وذلك تحت إشراف سلطة ميناء العقبة؛ المنطقة الأولى هي منطقة الميناء الخاضعة للتطوير حيث سيتم نقل موقع

الميناء القديم إليها، أما الثانية فهي منطقة خدمات مجهزة لغايات تجارية، والثالثة هي مبنى التخزين العام جنوب العقبة. سيتم الإنهاء من كافة أعمال التطوير بحلول عام 2020. كما وتم فرض ضريبة دخل تصل إلى 5%، ضريبة مبيعات تصل إلى 7%، وحجم العمالة المسموح بها تصل إلى 70%. واما بالنسبة لإجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية فيمكن الحصول عليها من داخل المنطقة الخاصة.

المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة:

تقدم المناطق الحرة المرافق والخدمات والبنية التحتية اللازمة من قبيل الكهرباء والمياه وشبكات الاتصالات الحديثة، بالإضافة إلى شبكات حديثة من الطرق الداخلية وساحات ومرافق التخزين. وهناك فروع للمصارف وشركات التأمين وشركات التخليص داخل المناطق الحرة. ويمكن تسجيل الشركات داخل المناطق الحرة بدلا من وزارة الصناعة والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر شهادات المنشأ (المناطق الحرة) للمنتجات الصناعية المنتجة داخل المناطق الحرة مع مدخلات محلية أقل من 40%. كما وان في هذه المناطق هنالك اعفاءات طويلة المدى من الضرائب، وحرية تحويل الأموال، ,اعفاءات جمركية على الاستيراد والتصدير وعلى استيراد المواد الخام التي تدخل في التصنيع. وقد شهدت المدن الصناعية والمناطق الحرة القائمة في أنحاء المملكة تطورات واسعة، إضافة إلى تأسيس مناطق حرة جديدة فقد بلغ عدد المناطق الحرة الجديدة 11 منطقة حرة خاصة خلال العام 2007، ومن المناطق الحرة:

- المنطقة الحرة في الزرقاء تأسست في محافظة الزرقاء عام (1983).
- المنطقة الحرة في سحاب في مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية /عمان، تأسست عام (1997).
- المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي والتي تأسست عام (1998).

- المنطقة الحرة في الكرامة وتأسست عام (2004) في محافظة المفرق.

وقد بلغ عدد المناطق الحرة القائمة 30 منطقة حرة خاصة خلال العام 2007.

اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة:

وقع الاردن والولايات المتحدة الاميركية على اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2000/10/24، بهدف تعزيز اواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية والتعاون بينهما، وبما يحقق رفع مستوى المعيشة وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار وتوظيف العمالة ورفع القدرات الانتاجية وزيادة تنافسية السلع والخدمات لكل من البلدين على المستوى الدولي، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17، بعد مصادقة مجلس الامة الاردني على الاتفاقية وصدور القانون رقم (24) سنة 2001، قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الاميركية، (الموقع الالكتروني لغرفة صناعة عمان). وفي هذه الاتفاقية:

- تغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها 10 سنوات لإزالة الرسوم الجمركية بدءاً من 2001/12/17 وذلك حسب الرسم الجمركي.
- يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 35% حتى تستفيد من هذه الاتفاقية، ويسمح أن يدخل في تحديد المحتوى المحلي ما مقداره 15% من منشأ أمريكي.
- غطت الاتفاقية مجالات أخرى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية.

الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى:

تم تنفيذ خمسة ترتيبات ثنائية مع كل من: روسيا الاتحادية وسلطنة عمان وسلوفاكيا وهنغاريا والمانيا، وتهدف هذه الترتيبات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم ضمانات تتمثل في حرية تحويل رؤوس الأموال وحرية التقاضي وتسوية النزاعات.

اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

- دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1، وتنص على الإعفاء الفوري للمنتجات الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية.
- أما الجانب الأردني فسيقوم بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لفترة 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- اتفق الجانبان على تقديم معونة مالية وفنية لمساعدة الأردن في رفع كفاءة القطاع الصناعي الأردني.

القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار:

- تم البدء خلال العام 2007 بإجراء تعديلين على قانونين كانا قائمين، أولهما: قانون تشجيع الاستثمار والذي يهدف إلى تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في الأردن وجعلها محطة حاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية والمحلية، وثانيها: تعديل نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995

أ- يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) وتعديلاته لسنة 2000 إطارا تشريعيا ملائما لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافسا لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية ومدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

أ- الإعفاءات الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصرا في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.
- تعفى قطع الغيار من الرسوم الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15 % من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25 % من الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.

- تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

ب- التسهيلات الضريبية:

- تستوفى ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (15%) وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية، وبنسبة (25%) للشركات الأخرى كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر).
- قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب ، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار والمقاومة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أعلاه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:
- يعفى المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وادى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات.

ج- الإعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية

- يتمتع أي مشروع يقع ضمن القطاعات أو القطاعات الفرعية المذكورة اعلاه بالاعفاءات والتسهيلات التالية:

- 25% إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة أ.
- 50% إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة ب.
- 75% إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة ج.

تكون فترة الإعفاءات بناءً على قرار اللجنة (10) عشر سنوات تبدأ من تاريخ مباشرة العمل في المشروعات الخدمية، أو من تاريخ مباشرة الإنتاج بالنسبة للمشروعات الصناعية. تمنح اللجنة إعفاءً إضافياً إذا كان قد تم توسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه وادي إلى زيادة طاقته الإنتاجية. وتكون فترة الإعفاء الإضافي لسنة واحدة عن كل زيادة في الطاقة الإنتاجية لا تقل عن 25% ولمدة أقصاها أربع سنوات.

د- ضمانات الاستثمار

- يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث منحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقا للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000 وبحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية ومدن التسلية والترويح السياحي،

مراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.

- الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (50,000) خمسون ألف دينار باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.
- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
- يحق للمستثمر إخراج راس المال الأجنبي الذي ادخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.
- للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.
- لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر بحيث يدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.
- تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية وديا وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار" علما بان الأردن قد صادق على اتفاقية الانضمام إلى عضوية هذا المركز في عام 1972.
- للمستثمر إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة أو بيعها أو التنازل عنها لمستثمر آخر مستفيد أو غير مستفيد من الإعفاءات وفقا لأحكام خاصة.

مؤسسة تشجيع الاستثمار:

- أنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدأ عملها عام 1996، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي.
- تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة.

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني

- بلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 ما مقداره 1660 مليون دينار أردني مقارنة مع 1034 مليون دينار أردني لعام 2008، أي بانخفاض نسبته 14.2%، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وانعكاسه على ارتفاع كلفة الاستثمار بسبب ارتفاع كلفة المعيشة في كثير من الدول وبالاضافة الى ما خلفته الأزمة الاقتصادية العالمية من حرص الكثير من الشركات على الاحتفاظ بما لديها من مركز مالي والحفاظ عليه وتراجع الكثير من الاستثمارات عن التنفيذ.
- وقد شكلت الاستثمارات المحلية الجزء الأعظم من حجم الاستثمارات، حيث بلغت نسبتها 86% من إجمالي الاستثمارات، أي ما يعادل 1437 مليون دينار أردني، بينما بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 14% أي ما يعادل 224 مليون دينار.

- وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 336 مليون دينار أردني ليبلغ 224 مليون دينار أردني خلال عام 2010 مقارنة مع 560 مليون دينار أردني خلال عام 2008، حيث كانت معظم الاستثمارات في المشاريع الجديدة من قبل مستثمرين محليين، والتي بلغت قيمة استثماراتهم 1436 مليون دينار أردني خلال عام 2010، أي ما نسبته 86% من إجمالي هذه الاستثمارات، وتبعتها الاستثمارات العربية في عدد من القطاعات حيث بلغت قيمتها 188 مليون دينار أردني أي ما نسبته 11.3% من إجمالي هذه الاستثمارات، وتلاها باقي الاستثمارات الأجنبية بنسبة 2.7% من إجمالي الاستثمارات، أي ما قيمته 36 مليون دينار أردني. كما توضح الجداول (1.2):

جدول رقم (1)

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لعام 2010 حسب الجنسية والقطاع (مليون دينار)

القطاع	المحلي	العربي	الأمريكي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	الإجمالي
الصناعة	396.75	160.3	0.015	31.4	3.65	591.87
الفنادق	673.54	16.5				690.04
الزراعة	21.16	1.25		1.2	0.05	23.66
المستشفيات	29,78					29.78
النقل البحري والسكك الحديدية	71					71
مراكز المؤتمرات والمعارض	244.3	10				254.3
المجموع						1660.64

[المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار ، 2010]

جدول رقم (2)

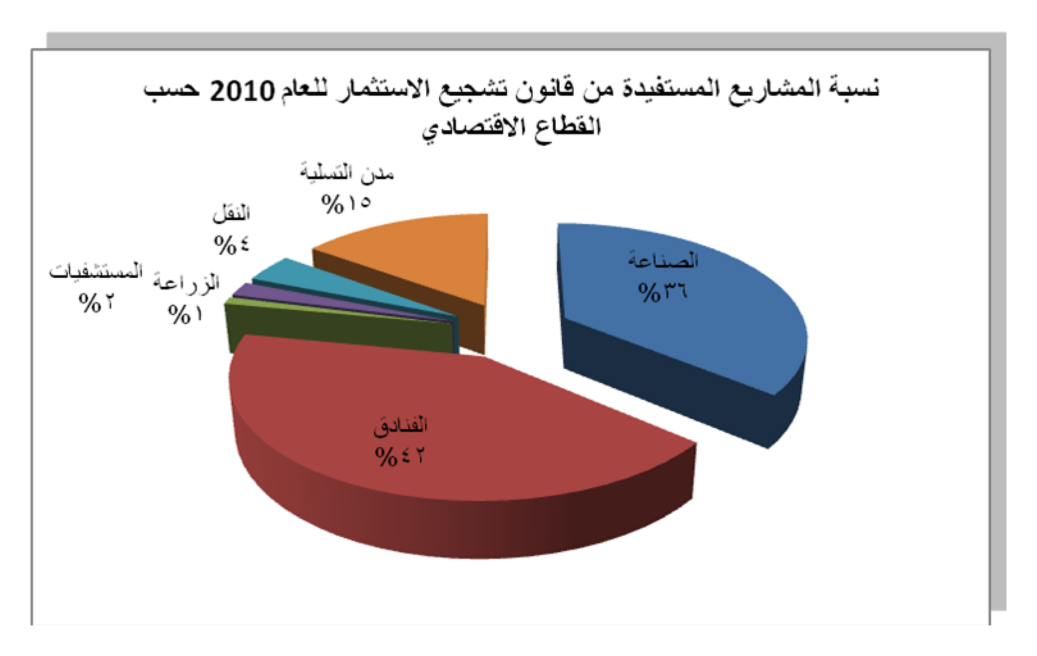
حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لعام 2008 حسب الجنسية والقطاع (مليون دينار)

القطاع	المحلي	العربي	الأمريكي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	الإجمالي
الصناعة	770.53	286.39	2.36	9.49	4.54	1073.28
الفنادق	433.12	20.31		234.96		688.40
الزراعة	12.28	0.68				12.96
المستشفيات	45.05					45.05
النقل البحري والسكك الحديدية	85.78					85.78
مراكز المؤتمرات والمعارض	27.81		1.48			28.71
المجموع						1934.18

(المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار ، 2008)

واستفاد القطاع الصناعي من عدد كبير من المشاريع مستحوذا على 36% من تلك المشاريع، مما يدل على الجودة العالية التي تتمتع بها الصناعة الأردنية وقدرتها على المنافسة عربيا وعالميا، وشكلت استثمارات الفنادق والتي هي من ضمن القطاع السياحي 42% من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من القانون، وبعتبر القطاع السياحي أيضا أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الأردني، وشكلت الاستثمارات في مشاريع مدن التسلية والترويج السياحي حوالي 15% من مجموع الاستثمارات، وأخيرا جاء مجموع الاستثمارات في المستشفيات ومشاريع النقل والمشاريع الزراعية ليشكل 8% من مجموع الاستثمارات. كما يظهر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)



نسبة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 2010، بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار.

حوافز جذب الاستثمار الأجنبي في الأردن

هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1. نظام الحكم وهو ملكي نيابي: والذي يؤدي إلى استقرار سياسي مستمر بسبب عدم التنازع على الحكم.
2. طبيعة العلاقات الدبلوماسية للمملكة مع دول المنطقة والعالم.
3. الموقع الجغرافي المتوسطي للمملكة بحيث يتوسط ثلاث قارات.
4. نظام اقتصادي يعتمد على السوق الحرة مع تدخل شبه محدود للدولة.
5. وجود ميناء بحري يستوعب نشاطات اقتصادية موسعة.

6. القدرة على التصدير لعدد كبير من البلدان بدون قيود حكومية تقريبا.
7. وجود منطقة اقتصادية خاصة ومناطق صناعية مؤهلة ومناطق حرة.
8. وجود بنية تحتية مناسبة.
9. ثبات سعر صرف الدينار مع الدولار الأمريكي.
10. مؤشرات اقتصادية جيدة نسبياً في ظل إمكانيات اقتصادية محدودة .
11. مناخ جوي معتدل يتيح لكثير من الصناعات أن تقوم بدون مشاكل بيئية.
12. المستوى العالي من التعليم والتأهيل المهني الذي يتمتع به الأردنيين لكثرة الجامعات والمعاهد المهنية مقارنة بكثير من الدول.
13. السمعة الأخلاقية العالية التي يتركها الأردنيون لدى الدول التي يعملون بها عربية أو أجنبية، والكفاءة في المجالات العلمية.
14. التعديلات القانونية المستمرة التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لمجاراة التطورات الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة والعالم.

الجهود الترويجية في الأردن

في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة اكتسب مفهوم الترويج كإستراتيجية وخطة عمل على أهمية خاصة، ويعرف الترويج على انه مجموعة المعلومات والأنشطة والمهام المتعلقة بتحفيز واستقطاب جهات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل الفرص الاستثمارية في دولة معينة. كما يعرف الترويج كحلقة وصل بين الفرص الاستثمارية والمستثمرين الذين تتوفر لديهم القدرة والرغبة على توفير

التمويل اللازم بالشروط الملائمة لظروف وتوقعات أطراف العلاقة الاستثمارية، وعليه فإن الترويج يشكل العامل المحفز أو المنشط للجمع بين الفرص الاستثمارية الملائمة وجهات التمويل التي تبحث عن تلك الفرص. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008) وقد عملت المملكة على تنفيذ العديد من الجهود الترويجية للبيئة الاستثمارية في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية.

الفرص المعروضة للاستثمار

اشتملت الخارطة الاستثمارية والتي أعلنت عنها مؤسسة تشجيع الاستثمار على 75 مشروعا في القطاعات التالية: الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والصيدلة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعدين والأغذية والمشروبات والطاقة والأنسجة والملبوسات والكيماويات والبناء، وتقدر قيمة هذه الفرص الاستثمارية بـ 2.5 مليار دينار أردني.

واقع وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وأثره على النمو الاقتصادي

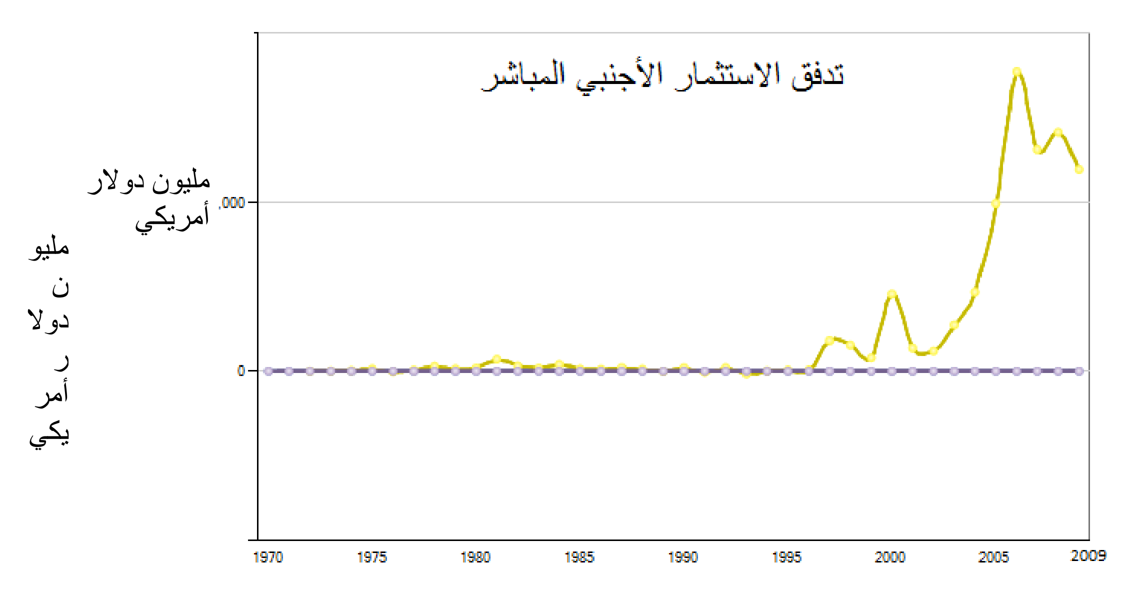
اعتمد الأردن وبشكل كبير على التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبحكم موقعه الجغرافي فالاردن يعيش في بيئة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، لارتباطه الوثيق مع دول المنطقة لاسيما الدول النفطية العربية، فهي تشكل المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية له، وسوقاً لتصريف منتجاته وتوظيف العمالة الماهرة (الدباس، 2006). لقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن قليلة

وعشوائية ومتذبذبة في طبيعتها حتى منتصف التسعينيات كما يظهر الشكل رقم (2)، حيث بدأ العمل الجاد والمنظم من قبل إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي تهدف إلى تهيئة البيئة المحلية لاجتذاب وتوطين مثل هذا النوع من الاستثمار مدعمة بالقوانين والتشريعات المناسبة وعليه فان الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً حيث كان التمويل الأجنبي في معظمه يأتي على شكل قروض ومساعدات. (مرار، 2006)

ومن خلال الشكل (2) نؤكد على صحة القول بأن التذبذبات الحاصلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرتبطا بمجمل التطورات والأحداث التي شهدتها الساحة المحلية والعربية والدولية بدءاً من عام 1970 وحتى 2001، من عدم استقرار سياسي واقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي بسبب الصراع العربي الإسرائيلي والذي أثر على خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1970-1980، وحالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصادي الأردني بعد انتهاء الحقبة النفطية والحرب العراقية الإيرانية وانخفاض العملة المحلية نهاية العام 1988، ثم تبعتها فترة التصحيح الاقتصادي وأزمة الخليج الثانية حتى اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة عام 2000، وأحداث 11 أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وما تبعها من تراجع في الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية الإسلامية وذلك كله خلال الفترة 1990-2001.



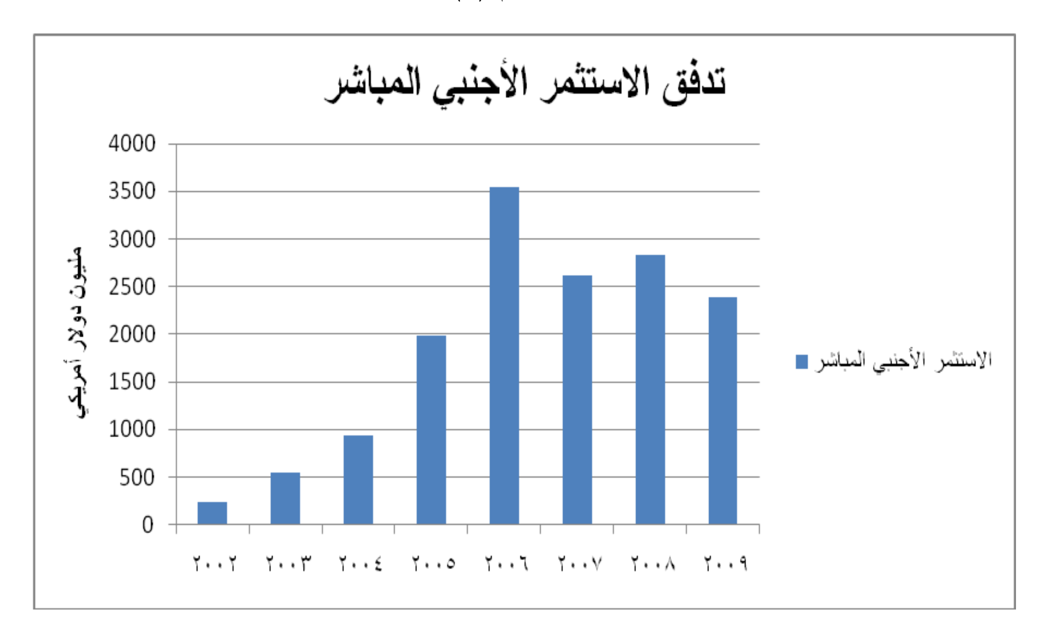
الشكل رقم (2)



تدفق الاستثمار الاجنبي، بيانات **UNCTAD** على (UNCTADSTAT)

ونلقي الضوء في هذا المبحث على الاستثمارات في الفترة ما بين عام 2002 حتى عام 2009، حيث شهدت ارتفاعا كبيراً عام 2006 تجاوز 15 ضعفاً مقارنة مع ما كانت عليه عام 2002 كما يوضح الشكل رقم (3)، ويعود ذلك إلى الاهتمام البالغ الذي أولاه جلالة الملك عبد الله الثاني والجهود التي بذلها في حث الحكومات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحسين البيئة الاستثمارية في الأردن منذ استلامه الحكم عام 1999، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مساهمة عملية التخاصية التي بدأتها الحكومة منذ بداية التسعينيات وترسيخ دور المؤسسات ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار في الأردن التي عملت على ترويج الأردن استثماريا وتنظيم ورود الاستثمارات إليه مقدمة لها كافة التسهيلات الممكنة.

الشكل رقم (3)



تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، بيانات UNCTAD على (UNCTADSTAT)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن واتفاقيات التجارة الخارجية

أظهرت حقبة التسعينات تغيرات ضخمة في منظومة الاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الكبرى، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا حاسما في خلق وتشكيل تلك التغيرات، والعامل الآخر الذي عزز من هذا التوجه يتمثل في إنفتاح الاقتصاد العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، مثل تلك التغيرات أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة تستوجب التوقف والتحليل.

كما أن النظرة تجاه الشركات متعددة الجنسية قد تغيرت كلياً، ففي ظل ندرة رأس المال المحلي بسبب ضعف مستويات الادخار وازدياد الكثير من الدول النامية نحو التوجه الى المساعدات والديون الخارجية، والافتقار إلى القدرات التكنولوجية، وعدم المقدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي مفتوح، نظرت العديد من الدول إلى الاستثمار الأجنبي على إنه السبيل لتحقيق النمو

الاقتصادي، وذلك لاحتواء الاستثمار الأجنبي على حزمة من رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية (عبد السلام، 2002)، لذلك سعت هذه الدول الى ازالة كافة المعوقات التي يمكن إن تحد من حجم هذا النوع من الاستثمار. وترتبط بعض هذه المعوقات بصغر حجم السوق، حيث تفضل المؤسسات الأجنبية الاستثمار في الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة، لذلك سعت هذه الدول – صغيرة الحجم – وغيرها لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الإنفتاح الاقتصادي وتهيئة البيئة المحلية لاستقطاب الكثير من رؤوس الاموال الاجنبية.

حيث راى (Lee, 2003) إن مثل هذه الاتفاقيات والسياسات التحررية لربما تكون العامل المحتمل الذي قاد إلى التطورات الحديثة في التدفق الكبير لرأس المال، حيث تؤثر اتفاقيات التجارة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول الأعضاء، وذلك حسب ما أشارت إليه مجموعة من الدراسات، ومنها دراسة (Jaumatte, 2004) والتي اعتمدت على عينة من 71 دولة نامية، باستخدام بيإنات للفترة 1980–1999، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية حجم السوق المرتبط باتفاقيات التجارة الحرة خاصة– الإقليمية، في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. وأكد هذه النتيجة في الدراسه، والتي شملت 127 دولة نامية، من بينها الأردن، حيث نوهت (Lee, 2003) في الدراسة إلى الأثر الايجابي لمثل هذه الاتفاقيات والسياسات على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المعنية.

وتلعب الاتفاقيات المعقودة بين الأردن والدول الأخرى دورا هاما في تنمية الصادرات الوطنية وتنشيط الصناعات الوطنية، إذ إن تلك الاتفاقيات تساعد الصادرات الوطنية على ارتياد الأسواق الجديدة ومن ثم فتح المجال أمامها للمنافسة في تلك الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه الاتفاقيات تساعد المملكة في تغطية حاجاتها من السلع المستوردة – خاصة الضرورية

منها – والتي لا يمكن إنتاجها محليا، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف سعى الأردن إلى توثيق علاقاته التجارية مع الدول العربية .ولكن علاقاته هذه لم تنحصر في الإطار الإقليمي العربي بل امتدت لتشمل أيضا الدول الأجنبية في مختلف المناطق الجغرافية بغية دعم وتوسيع التبادل التجاري مع تلك الدول (داود وآخرون،2002).

ومع توقيع هذه الاتفاقيات أو بدء التطبيق الفعلي لبعضها، لوحظت تغيرات في حجم الصادرات والمستوردات، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى مستوى الصادرات شهد العام 2001 ارتفاع بحجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة إلى 552,164 مليون دينار، وبمعدل نمو مقداره 267% بالمقارنة مع العام 2000، وذلك بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000، وفيما يتعلق بحجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن فقد بلغ (554,24) مليون دينار عام 2000، ويعتبر هذا أعلى مستوى يصل إليه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، حيث قد يؤثر حجم الاستثمار الأجنبي على صادرات الدولة المضيفة وعلى مستورداتها خاصة من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية.

وحول العوامل التي يمكن إن تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الأردن فإن أهم الأسباب للاستثمار في الأردن تتمثل بالموقع المتميز والاستراتيجي والذي يقع عند التقاء أوروبا واسيا وإفريقيا، والبيئة السياسية المستقرة نسبياً، والاقتصاد الموجه للسوق الحر، والنفاذ إلى أسواق دولية كبرى وحزمة الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار، والمناطق الحرة المؤهلة والمدن

الصناعية ومصادر بشرية منافسة ومؤهلة، وتوفر البنى التحتية وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى نوعية الحياة العالية والتي يمكن إن يتمتع بها المستثمر مقابل تكاليف منخفضة نسبيا.

ان جميع هذه العوامل تلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب دراسة قام بها غرايبة والعزام (1997) على الاقتصاد الأردني فإن الدخل القومي ونموه والاستقرار السياسي وشروط التجارة وأسعار الصرف المحلية كأن لها أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

في حين أشار آغا (2002) إلى الأثر الايجابي لكل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ونمو السوق المحلية مقاسا بنمو عدد سكان المملكة، على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن، وقد دلت النتائج على ارتباط الاستقرار المالي مقاسا بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية بعلاقة عكسية مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المتجهة للأردن.

وقد أشار تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اجتذبتها الأردن في 2006 فاقت قيمتها 3 بليون دولار أمريكي وهو ما يشكل زيادة نسبتها 100%. قد تبدو هذه النسبة جيدة لكنها لا زالت أقل بكثير من المبالغ التي جذبتها المملكة العربية السعودية (بلغت الاستثمارات الأجنبية فيها 18 بليون دولار أمريكي) ومصر التي بلغت الاستثمارات الأجنبية فيها 10 بليون دولار والإمارات 8.4 بليون دولار. ويعود الفضل في هذه الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة في 2006 الى مبادرات التخاصية التي اجتذبت اهتمامات المستثمرين المحليين.

مؤشرات الاستثمار الأجنبي الوارد للأردن

نتيجة لجهود الحكومة الأردنية في انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي ومن ثم التحرير المالي والتجاري، وقبول الاستثمار الاجنبي كحل لمعضلة نقص الموارد بعد أن أصبحت مشكلة الدين العام الخارجي لها من المشاكل الكبرى ولما تملكه الاردن من أطر مؤسسية وتشريعات وقوانين جديدة لأستقبال هذا النوع من الاستثمار على اراضيها فضلاً عن النجاحات في برامج الخصخصة المطبقة منذ عقد التسعينيات والاهم من ذلك أن الاردن تنعم بنوع من الاستقرار السياسي جعلتها مصنفة ضمن الدول العربية الاكثر جذباً للأستثمار الاجنبي.

من خلال الجدول رقم (3) الذي يبين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة (1997 – 2009) نلاحظ تباين حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة للأردن خلال هذه الفترة، حيث بلغ (360) مليون دولار عام 1997 وأزداد بشكل ملحوظ لعام 2000 ليصل الى (914) مليون دولار، وبعدها أنخفض حجم الاستثمار لعامي 2001 ، 2002 وأرتفع بعد ذلك الى (546) مليون دولار في عام 2003 بنسبة نمو (139%) عما كان عليه في عام 2002 وأستمر بالارتفاع ليصل الى (937) مليون دولار في عام 2004 بنسبة نمو (71%) عما كان عليه في عام 2003، ثم أرتفع حجم الاستثمار الاجنبي الوارد للأردن في عام 2006 ارتفاعاً كبيراً عما كان عليه في عام 2005 اذ أرتفع ليصل الى (3544) مليون دولار أمريكي، الا أن هذه الأرقام عاودت بالانخفاض التدريجي بالاعوام الاحقة وبلغ حجم الاستثمار الاجنبي الوارد للأردن في عام 2009 حوالي (2387) مليون دولار

جدول رقم (3)

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة (1997 – 2004)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة النمو السنوية %	معدل النمو السنوي المركب %
1997	360		17
2000	914	135	
2001	273	-70	
2002	238	-13	
2003	546	130	
2004	937	71	
2005	1984	112	
2006	3544	79	
2007	2622	-26	
2008	2828	8	
2009	2385	-16	

بيانات UNCTAD على (UNCTADSTAT).

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة 1997 ولغاية 2009 ما مقداره (17%) وهذا يشير لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة للأردن بفعل الجهود الترويجية التي اتخذتها الحكومة الاردنية لجذب الاستثمارات الاجنبية.

ولبيان أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) الذي يعكس الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأردن للفترة (2002 – 2009)، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن كانت مرتفعة وأخذت بالتزايد خلال الفترة المذكورة حيث بلغت ما نسبته (24%) للعام 2006، وكذلك نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

الى أجمالي تكوين رأس المال مرتفعة هي الأخرى، وشكلت نسبة كبيرة خلال الفترة المذكورة اذ بلغت حوالي (84 %) للعام 2006 ونسبة (44%) للعام 2009 وتجدر الإشارة إلى أن الأردن يعتبر واحد من مجموعة من الدول العربية التي حققت النسبة الأكبر في مساهمة الاستثمارات الأجنبية الى تكوين رأس المال الثابت.

ان ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت يعكس أهمية هذه الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الأردني وتقليص الفجوة التي يعاني منها هذا الاقتصاد، بين الزيادة في الطلب المحلي والنمو السكاني من جهة وبين النقص في العرض المحلي من جهة أخرى، وهذا ما تسعى اليه السياسات الحكومية.

وبخصوص نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اجمالي قيمة الصادرات الاردنية نلاحظ في الجدول المذكور أن هذه النسبة كانت منخفضة لعام 2002 حيث بلغت ما مقداره (9%) لكنها أخذت بالارتفاع للأعوام التالية حيث بلغت نيبة (68%) في العام 2006 ومقدار 37% للعام 2009.

ان تزايد مساهمة الاستثمارات الأجنبية في أجمالي قيمة الصادرات في الأردن يشير الى اهتمام الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنشيط قطاع الصادرات، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الاردنية في الاسواق العالمية، بأعتبار أن هذه الاستثمارات وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا وفنون الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب الادارية وتوطينها، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الانتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، بالاضافة الى أن

تنشيط قطاع الصادرات سيؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد واستخدام وفورات الحجم، من خلال فتح أسواق جديدة وتحسين جودة السلع ونوعيتها بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة وزيادة حصيلة النقد الأجنبي لتمويل الاستيرادات وايفاء التزامات الاقتصاد تجاه العالم الخارجي، بسبب محدودية الموارد الاقتصادية في الاردن لكون أن قطاع الصادرات أبرز القطاعات التي يمكن من خلالها الحصول على العملات الصعبة.

جدول رقم (4)

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي الناتج المحلي وأجمالي

تكوين رأس المال الثابت وأجمالي قيمة الصادرات في الأردن للفترة (2002–2009)

السنة	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من لناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت %	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي قيمة الصادرات %
2002	2	13	9
2003	5	26	18
2004	8	33	24
2005	16	51	46
2006	24	84	68
2007	15	48	46
2008	13	44	36
2009	10	--	37

بيانات UNCTAD على (UNCTADSTAT)

مما سبق يتضح لنا تطور أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المحلي والدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها الحكومة الأردنية.

وبخصوص الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأردن، فتعتبر بورصة عمان من البورصات العربية المتطورة، حيث أثبت المناخ الاستثماري في سوق رأس المال الأردني شفافية

عالية وأرباحاً مجزية للعوائد على السهم، وقد عملت الحكومة الأردنية على إزالة كافة القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي من خلال نظام جديد لتشجيع استثمارات غير الأردنيين صدر عام 1997 سمح برفع الحد الأعلى لملكية الأجانب من الأسهم المحلية من (50%) الى (100%) مما ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق عمان المالي من (26.5) مليون دينار عام 1996 الى (100.5) مليون دينار عام 1997 أي بزيادة مقدارها (74) مليون دينار. وأخذت هذه النسب بالارتفاع سنويا حتى بلغت نسبة مساهمة غير الأردنين في سوق عمان المالي (49.56%) في العام 2010.

كما تنامت اتفاقيات الأدراج المشترك واتفاقيات التعاون فيما بين أسواق الأوراق المالية في الأردن وبين الأسواق والبورصات العالمية، حيث يساعد الأدراج المشترك على زيادة التداول والاستثمار للأوراق المالية بين الأسواق الموقعة على هذه الاتفاقيات.

أما بالنسبة الى التوزيع القطاعي لمساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة، ومن الجدول رقم (5) الذي يبين مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة قطاعياً من حيث القيمة السوقية للفترة (1994 – 2000)، نلاحظ أن قطاع البنوك والشركات المالية قد أحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة مقدارها (51.8%) من أجمالي القيمة السوقية لشركات هذا القطاع خلال الفترة (1994 – 2000) تلاها قطاع الصناعة بنسبة (25.7%) خلال الفترة نفسها ثم قطاع التأمين بنسبة (16.1%) ثم قطاع الخدمات بنسبة (9.6%) لنفس الفترة.

جدول رقم (5)

مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة قطاعياً

من حيث القيمة السوقية (%) للفترة (1994 – 2000)

السنة	قطاع البنوك والشركات المالية	قطاع التأمين	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
1994	46.7	16	23.6	2.9
1995	46.3	15.7	19.9	3.3
1996	47.7	16.5	21.8	7.3
1997	53.8	16	26	9.3
1998	56.4	15.1	28.1	11.6
1999	56.7	15.6	30.6	11.7
2000	55.2	17.9	30.2	21.3
المتوسط العام	**51.8**	**16.1**	**25.7**	**9.6**

سوق عمان المالي ، التقارير السنوية للسنوات 1994 – 2000 .

ونلاحظ من الجدول رقم (5) أن مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة أخذت تزداد بشكل ملحوظ ابتدأ من عام 1997 ويظهر هذا واضحاً في قطاعات البنوك والشركات والقطاع الصناعي وكذلك قطاع الخدمات ويعود ذلك الى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتشجيع استثمارات غير الأردنيين في سوق عمان المالي في عام 1997.

ايجابيات جذب الاستثمار الأجنبي للأردن:

فأنه ووفقاً لوجهة نظر الباحث المتواضعة يمكن تلخيص إيجابيات الاستثمار الأجنبي في الأردن بما يلي:

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي تستطيع أن تدعم البرنامج التنموي للدولة.
2. يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تخلق طبقة جيدة من رجال الأعمال الأردنيين.

3. تساهم الاستثمارات الأجنبية بجلب تكنولوجيا حديثة.
4. تساهم الاستثمارات الأجنبية بخلق فرص عمل جيدة للعمالة الأردنية وبهذا تساهم في خفض معدلات البطالة.
5. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تدريب الأيدي العاملة الأردنية وإكسابها خبرات ومهارات تجعلها أيدي خبيرة.
6. تساهم الاستثمارات في فتح أسواق جديدة عالمية أمام البضائع الأردنية.
7. تساهم الاستثمارات الأجنبية في توفير خدمات وبضائع ذات جودة أفضل للمستهلك المحلي.
8. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تقليل الاحتكار في السوق المحلي وخلق منافسة قوية تساهم في تدعيم جودة الخدمة والسلعة.
9. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تبادل المعرفة بين القطاعات الصناعية والخدمية.
10. تساهم الاستثمارات الاجنبية في تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
11. تساهم الاستثمارات الاجنبية في تخفيض نسبة العجز في موازنة الدولة.
12. تساهم في زيادة معدل النمو الأقتصادي للدولة.
13. تساهم في تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.
14. تساعد على استقرار أسعار صرف العملة.

مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار في الأردن

تسعى المؤسسات المالية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجال الإقراض على الاطلاع المستمر على كل التقارير والدراسات التي تصدرها عدة مؤسسات دولية والتي تدور حول تحديد

العلاقة التي تربط بين العوائد المتوقعة من الاستثمار والمخاطر الدولية وتعتبر المؤشرات التي تشملها تلك التقارير من أهم عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية للدولة ومدى تأهلها للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من المصادر العالمية بتكلفة تنافسية. وفيها يلي نقدم عرضاً مختصرا لأهم مصادر مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار التي تصدرها عدداً من المؤسسات الدولية:

- **التقييم الائتماني السيادي:**

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ويشمل مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية، ومن أشهر وكلات التصنيف الائتماني العالمية وكالة (Standards and Poors) ووكالة (Moodys) والتي تصدر تقارير فصلية تنشرها مؤسسة (The financial Times). وتشمل تلك المؤشرات المالية ما يلي:

- درجة المخاطر الاستثمارية (عالية، متوسطة، منخفضة).
- قدرة سداد القروض (قوية، معقولة ، متدنية).

وقد حصلت الأردن على درجة مضاربة ومخاطرة متوسط مع وجود بوادر لمخاطر السداد (+BB)، وقد جاء ترتيبها 10 من بين الدول العربية، (انظر الملحق رقم (1) التقويم السيادي الموحد للدول العربية) (FT.Credit Ratings in Emerging Markets - www.ft.com)

- مؤشر اليورومنى للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومنى بمعدل مرتين في العام ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات والسماح بتمويل الأرباح . ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 ، ويقسم درجة المخاطرة إلى: منخفضة، معتدلة، مرتفعة، مرتفعة جداً.

ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في آذار 2008 (أنظر الملحق رقم (2) مؤشر اليوررومني للمخاطر القطرية)، وكانت المملكة فد حصلت على تقييم درجة مخاطر مرتفعة (www.Euromoney.com).

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة (PRS: Political Risk Service) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG: International Country Risk Guide) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وبحسب نتائج المؤشر فقد جاء تقييم الأردن في آذار 2008 من ضمن الدول منخفضة المخاطر ضمن

خمس دول عربية أخرى (أنظر الملحق رقم (3) المؤشر المركب للمخاطر القطرية) (www.Euromoney.com).

- مؤشر جاهزية البنية الرقمية:

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويهتم بقياس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى تطورها فى هذا المجال ويوضح تفصيل هذا المؤشر كما في الشكل رقم (4)، ويعتمد التقرير في تصنيفه للدول المشاركة فيه والبالغة 134 دولة على تقييم مؤشر جاهزية الدولة للمشاركة في والاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال Networked) (Readiness Index (NRI تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك على ثلاثة مستويات رئيسة وهي: مستوى الأفراد، ومستوى مؤسسات الأعمال، والمستوى الحكومي.

الشكل رقم (4)

مؤشر جاهزية الشبكات (Networked Readiness Index (NRI

Networked Readiness Index (NRI)

مؤشر الاستخدام التكنولوجي
- مؤشر استخدام الأفراد
- مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال
- مؤشر استخدام الحكومة

مؤشر الجاهزية التكنولوجية
- جاهزية الأفراد
- جاهزية مؤسسات الأعمال
- جاهزية الحكومة

مؤشر البيئة التكنولوجية
- بيئة السوق
- البيئة التشريعية والتنظيمية
- بيئة البنية التحتية

وقد جاء ترتيب الأردن 45 من ضمن 134 دولة، (انظر ملحق رقم (4) مؤشر جاهزية البنية الرقمية) (www.worldforum.org).

- مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر المؤشر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ويقيس المؤشر قدرة الاقتصاد على الانفتاح والمنافسة والمقدرة على تحقيق معدلات نمو قوية على المدى المتوسط والطويل.

اوضح تقرير العام 2010- 2011 تراجع مرتبة الأردن التنافسية إلى المرتبة (65) من بين (139) دولة مقارنةً مع المرتبة (50) من بين (133) دولة للعام الماضي. وأشارت نتائج مسح أراء قادة الرأي في القطاع الخاص في الأردن لهذا العام إلى أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وامكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الأردن، إلا أن بيئة الأعمال في الأردن تتمتع باستقرار سياسي واستقرار حكوميكما أن معدلات الجرائم والسرقات منخفضة نسبياً في الأردن ولا تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال. ومن الجدير التوقف عند التراجع الكبير في مرتبة الأردن حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI: Global Competitiveness Index)، حيث يعود ذلك إلى الأداء المتواضع للأردن حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الأردن حسب المحاور الأخرى والتي يمكن عرضها كما في الجدول (6)، كما يوضح الجدول رقم (6) ترتيب تنافسية الأردن بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية. (weforum.org)

الجدول رقم (6)

مرتبة الأردن في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي للعامين2009-2010 و2010-2011

(المرتبة الأقل = أداء أفضل)

المحاور الرئيسية	مرتبة الأردن حسب تقرير 2009-2010 (من بين 133 دولة)	مرتبة الأردن حسب تقرير 2010-2011 (من بين 139 دولة)	فرق الأداء
المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية	**46**	**57**	↓**11**
المحور الأول: المؤسسات	25	41	↓16
المحور الثاني: البنية التحتية	42	61	↓19
المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي	105	103	↑2
المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي	57	65	↓8
المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة	**66**	**73**	↓**7**
المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب	42	57	↓15
المحور السادس: كفاءة السوق	43	46	↓3
المحور السابع: كفاءة سوق العمل	106	112	↓6
المحور الثامن: تطور الأسواق المالية	52	54	↓2
المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية	61	62	↓1
المحور العاشر: حجم السوق	82	84	↓2
المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور	**51**	**65**	↓**14**
المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال	49	66	↓17
المحور الثاني عشر: الابتكار	59	68	↓9

[وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قسم التنافسية]

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:**

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي سنويا، ويحلل المؤشر عشرة جوانب أساسية فى دورة المشروع وهى مدى سهولة تأسيس الكيان القانوني، واستخراج التراخيص ، وتوظيف العاملين ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان المصرفي من المصادر المحلية ، قوانين حماية المستثمر، نظام الضرائب، سهولة التجارة عبر الحدود، إجراء وفترة وتكلفة حل النزاعات التجارية، وإجراءات تصفية النشاط التجاري.

ويغطي المؤشر 183 دولة من ضمنها معظم الدول العربية، وقد حققت الأردن ترتيباً عالمياً بلغ 111 وبترتيب جاء بعد السعودية وتونس ومصر، (انظر الملحق رقم (5) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال) (www.ifc.org--Ease)

- **مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والذي يتضمن عدداً من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المهمة التي ترصد أداء وإمكانات وقدرات الدول المختلفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقسم التقرير الدول ضمن المؤشر إلى أربع فئات، الأولى: الرواد وهي الدول التي تتمتع بالإمكانية والأداء الأكثر ارتفاعا لتدفق الاستثمار، والثانية: الدول التي تتمتع بأداء قوي وإمكانية متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والثالثة: الدول التي تتمتع بإمكانية قوية وأداء ضعيف في تدفق الاستثمار، والأخيرة: الدول ذات الأداء والإمكانية الأضعف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

صنف الأردن في المرتبة 6 ضمن قائمة أول 20 دولة من أصل 141 دولة على مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009.

وهذا يدل على فعالية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية،حيث تعتبر الأردن من الدول التي تتمتع بالأداء المتميز والإمكانية الأفضل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (7)

تصنيف اداء تدفق الاستثمار 2006-2007

Table I.6. Top 20 rankings by Inward and Outward Performance Indices, 2006 and 2007 [a]

Inward FDI Performance Index ranking			Outward FDI Performance Index ranking		
Economy	2006	2007	Economy	2006	2007
Hong Kong, China	2	1	Luxembourg	3	1
Bulgaria	3	2	Iceland	1	2
Iceland	4	3	Hong Kong, China	2	3
Malta	5	4	Switzerland	4	4
Bahamas	8	5	Panama	5	5
Jordan	7	6	Belgium	7	6
Singapore	6	7	Netherlands	6	7
Estonia	9	8	Kuwait	12	8
Georgia	15	9	Bahrain	11	9
Lebanon	13	10	Singapore	8	10
Guyana	20	11	Ireland	9	11
Bahrain	12	12	Sweden	13	12
Belgium	10	13	Spain	14	13
Gambia	11	14	France	18	14
Panama	16	15	Estonia	17	15
Mongolia	19	16	United Kingdom	21	16
Tajikistan	18	17	Israel	15	17
Cyprus	24	18	Norway	16	18
Moldova, Republic of	27	19	Austria	23	19
Egypt	31	20	Denmark	33	20

Source: UNCTAD

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

المنهجية:

من المعروف ان هنالك عدة عوامل تؤثر في النمو مثل مستوى الانتاجية والذي يعتمد على كل من الراسمال البشري والمحلي، فالانتاجية هي العلاقة ما بين مدخلات العملية الانتاجية من جهة والمخرجات من جهة اخرى حيث ترتفع الكفاءة الانتاجية مع ارتفاع نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد. وايضا فان كلاً من الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية يساهمان في النمو الاقتصادي. وتعتبر الاستثمارات الاجنبية المستهدفة للسوق المحلية محرك اساسي للنمو من خلال دفع الطلب المحلي بتوسعة حجم السوق وزيادة القوة الشرائية لمواطني الدولة المضيفة. اما الاستثمارات الاجنبية الغير متعلقة بالسوق، فهي تستهدف الاسواق الخارجية وتكون منافعها اكبر للدولة المضيفة من خلال فتح قنوات التجارة. وفي هذه الحالة يزداد النمو مدفوعاً بزيادة انتاجية رأس المال. والنمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي من حيث القيمة الاسمية، والتي تشمل التضخم، أو من حيث القيمة الحقيقية، والتي يتم تعديلها للتضخم. ويعني ايضاً ارتفاع في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي. ونحصل على هذا النمو عن طريق زيادة المدخلات والموارد او من خلال التطور التكنولوجي اوتحسين نوعية المدخلات.

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على فرضية أساسية هي:

لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن.

جمع البيانات

ولقد تم جمع البيانات الخاصة بنموذج الدراسة للفترة الممتدة خلال الاعوام (1979 – 2010) من النشرات الإحصائية للبنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة بالإضافة الى الموقع الالكتروني UNCTAD والموقع الالكتروني Data Market. البيانات المستخدمة سنوية وعدد المشاهدات هو 31 مشاهدة لكل متغير.

النموذج

تم استخدام نموذج مشتق من دالة الانتاج (معادلة رقم (1))، حيث أن الانتاجية في الاقتصاد تعتمد على عنصري الانتاج الرئيسيين وهما رأس المال المحلي والبشري.

$$\boldsymbol{Q = f(X_1, X_2, X_3, ..., X_n)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ولكن هناك بعض الباحثين قاموا بتعديل الصيغة (1) بصيغة Cobb–Douglas للانتاج (المعادلة رقم (2)):

$$\boldsymbol{Q = AL^{\alpha}K^{\beta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن

الإنتاج الإجمالي (القيمة النقدية لجميع السلع المنتجة في السنة) *Q :*

مدخلات العمل: **L**

مدخلات رأس المال: ***K***

عامل الانتاجي:***A***

هي مرونة الناتج من العمل ورأس المال ***α & β***

بحيث اصبحت:

GP = f (K, L, FDI, M)…………………... *(3)*

حيث أن:

GP: هو الناتج المحلي الاجمالي

L: مدخلات العمل

K: مدخلات رأس المال

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر

M: قيمة المستوردات

وباضافة متغيرات اضافية لتمثيل المتغيرات الاقتصادية والسياسية للاردن، تصبح المعادلة رقم (4):

$$GDPPCAP = F(Lag(GDP)_t, FDI_t, OPEN_t, HUMCAP_t, GOVSIZE_t, INFL_t, ROI_t, INFRAC_t) \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تم تقديره بالصيغة القياسية التالية، معادلة (5):

$$LNGDPCAP = \alpha + \beta 1\ GDPCAP + \beta 2\ FDICAP + \beta 3\ \Delta OPEN + \beta 4\ HUMCAP + \beta 5\ \Delta ROI + \beta 6\ \Delta GOVSIZE + \beta 7\ \Delta INFRAC + \beta 8\ INFL + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

المتغيرات المستقلة في النموذج تكون بالشكل التالي:

درجة انفتاح الدولة المضيفة على التجارة (Openness-OPEN):

تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد الدولة المضيفة على تحسين القدرة التنافسية في مجال التجارة الخارجية مما يؤدي لتحقيق معدلات نمو ناجمة عن اثر المضعف المستحدث من زيادة مخزون راس المال والصادرات. وكذلك، فإن زيادة الصادرات والاستثمارات سيؤدي لزيادة المستوردات من السلع الراس مالية وتحسن مستوى التوظيف مما يرفع من مستويات النمو.

وتقاس درجة الانفتاح بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي (GDP)، أو بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاسمي الاجمالي (GN). وهنا تم احتساب معدل النمو في التجارة الخارجية واستخدامه كمؤشر للانفتاح.

رأس المال البشري (Human Capital-HUMCAP):

تتعلق الركيزة الأولى بأهمية تطوير رأس المال البشري لهذا البلد أو ذاك، ذلك أن رأس المال البشري يدعم النمو الاقتصادي، ويسهم إسهاماً كبيراً في زيادة إنتاجية العمالة. ويعتبر رأس المال البشري مهماً أيضاً للابتكار واستيعاب الأفكار والأساليب من أنحاء العالم، ولا يمكن لأي بلد أن يتوقع أن ينمو بسرعة، ويستمر في النمو والمنافسة على الصعيد العالمي من دون أن يترافق ذلك مع التزام من حكومته بالاستثمار في رأس المال البشري. لا غرابة إذا أن نعلم أن العالم يستثمر نحو 4.6 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في التعليم، وهناك من يقول إن بلداناً مثل كوريا الجنوبية، وإيرلندا، وسنغافورة، مدينة بوصولها إلى منزلة البلدان المتقدمة إلى مستويات استثمارها العالية في التعليم وفي رأس المال البشري (محروم، 2010).

حيث تم قياسة بنسبة التعليم الثانوي وفوق الثانوي لعدد السكان. تشير الادبيات الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين التعلم والنمو الاقتصادي، راجع في ذلك Barro and Lee (1994) and Akinlo (2004).

حجم الحكومة (Government Size-GOVSIZE):

وتم قياس هذا المتغير بقسمة الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي. وبالضرورة فان ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة في رأس المال الاجتماعي مما يحفز النمو والانتاج. زيادة الإنفاق العام سيرفع من الدخل والاستهلاك ولكن زيادة الانفاق الحكومي غالبا تعني في كثير من الأحيان اقتراض المال (من خلال إصدار سندات) لتمويل الإنفاق الإضافي، والمشكلة تحدث عندما الدين الحكومي "يزاحم" الشركات الخاصة والأفراد من سوق الإقراض خارج الاستثمار الخاص. وهذا سيزيد مستويات الضرائب وكذلك سيزيد من الادخار استجابة للزيادة في الدخل، وهنا فان فائض الميزانية سيواجه تدهور بشكل ملحوظ حيث التوسع في الانفاق هو أعلى بكثير من عائدات اضافية بعد رفع الزيادة في الدخل. وايضاً فان الزيادة في الإنفاق العام سيضع ضغوطا على سعر الصرف (Bhattarai, 2008). ولكن قد يختلف قليلا بالنسبة للاردن من حيث سعر الصرفن بسبب ارتباط سعر صرف الدينار الاردني بسعر صرف الدولار الامريكي، مما يعطيه نوع من الثبات.

درجة الاستقرار الاقتصادي (Inflation-INF):

حيث تم استخدام معدل التضخم كمؤشر لهذا المقياس كما في Barro and Lee (1994) و(1998) Borensztein et al.. على أن الادبيات الاقتصادية تشير الى علاقة عكسية بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي، الى انه يتوقع وجود علاقة طردية في حالة الاردن، حيث ان ارتفاع

اسعار النفط المسببة للتضخم، عادة ما يتبعها تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر من دول العربية النفطية.

العائد على رأس المال وسعر الفائدة (Rate Of Interest-ROI):

قرار الاستثمار هو قرار التكلفة الحدية –المنفعة الحدية، أي أن:

اذا الفائدة من الاستثمار هو معدل العائد المتوقع (r)، والتكلفة الحدية هو معدل الفائدة (i) التي يجب أن تدفع للحصول على أموال مقترضة، وهما من محددات الإنفاق الاستثماري.

فسيتم إجراء الاستثمار إذا كان معدل العائد المتوقع يفوق سعر الفائدة (r> i). ولن يتم القيام باستثمارات اذا ارتفع سعر الفائدة وتجاوز المعدل المتوقع للعائد (r <i).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق على البلدان التي تدفع أعلى عوائد على رأس المال. هو يدل على مستوى أعلى من الإنتاجية، وبالتالي احتمال اكبر لنمو الاقتصاد. على سبيل المثال، استخدم (Ekpo (1995 سعر الفائدة طويل الامد للولايات المتحدة كمقرب لهذا المتغير. ننوه هنا ان استخدام سعر الفائدة المحلي بحد ذاته هو مقرب جيد للعوائد الاستثمارية على ان يكون كلفة لتمويل العملية الانتاجية وعليه نتوقع العلاقة العكسية لهذا المتغير مع النمو الاقتصادي.

تطور البنية التحتية (INFRA) Infrastructure:

البنية التحتية عامل تمكين مهم للنشاط الاقتصادي، وشرط مسبق للاستثمار الداخلي، والتجارة والأنشطة المنتجة. وقد استثمرت الحكومات عبر العالم في بناء البنية التحتية التقليدية كشبكات النقل، وأنظمة المجاري، وشبكات الكهرباء. إن هذا التوجه مستمر، حيث يتوقع تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تنمو الاستثمارات العالمية في البنية التحتية إلى العام

2030 إلى نحو 70 تريليون دولار أمريكي. وفي الآونة الأخيرة سارعت البلدان إلى الاستثمار في بنى تحتية جديدة مثل شبكات الموجات العريضة فائقة السرعة، وفي أنظمة اتصالات الجيل الثالث من الهواتف الجوالة التي بلغت بحلول عام 2008 نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم (محروم،2010).

تسهل البنية التحتية العملية الانتاجية وتقلل من تكاليف التشغيل وبالتالي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر (Wheeler and Mody (1992. وغالبا ما يستخدم عدد الهواتف لكل الف من السكان لقياس درجة تطور البنية التحتية. عيوب هذا المقياس أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في عدد الهواتف النقالة، مقياس اخر واكثر كفاءة هو حجم استهلاك الطاقة الكهربائية لكل فرد، وهذا ما سيتم استخدامه في الدراسة، نتوقع علاقة طردية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي.

التحليل القياسي

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج الاقتصادي، وذلك بعد التحقق من انها الطريقة المثلى لعملية التقدير. فتم اختبار استقرار البيانات للسلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF– Augmented Dickey Fuller) ونرى من خلال الجدول (8) ان جميع المتغيرات اقل من القيم الحرجة على مستوى دلالة 1% و5% و10% عند مستوى (The Level)، وهذا يعني ان متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار. كما وسيتم الاعتماد على اختبار F لاختبار معنوية النموذج واستخدام معامل التحديد R^2، لمعرفة المقدار الذي تفسره المتغيرات المستقلة من حاصل التغير في المتغير التابع. ولمعرفة اذا كان النموذج يعني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) فسيتم استخدام معامل ديربن واطسون (D.W)

جدول رقم (8)

اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)

المتغير	مقطع	مقطع واتجاه
معدل الناتج المحلي الاجمالي	-3.335993	-4.171793
الاستثمار الاجنبي المباشر	-1.244719	3.795797
الانفتاح (معدل نمو التجارة الخارجية)	-4.522428	-4.434122
الاستثمار البشري (تطور اعداد الملتحقين بالتعليم)	-4.235747	-4.674891
معدل نمو الانفاق الحكومي	-6.860580	-6.729179
التضخم	-3.539752	-3.500974
العائد على راس المال	-1.948960	-3.167450
البنية التحتية (معدل استخدام الكهرباء)	-4.183860	-4.648872
القيم الحرجة		
1%	-3.670170	-4.296729
5%	-2.963972	-3.568379
10%	-2.621007	-3.218382

تظهر النتائج الأثر الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي كما كان متوقعاً، ومعاملها ذو دلالة احصائية على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، وبلغت قيمة المعامل الخاص بهذه الاستثمارات 0.13؛ فإذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يزداد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.13%، وسنرفض الفرضية العدمية ان قد أظهر العديد من الأبحاث التي أجريت –باستخدام بيانات ومنهجيات مختلفة– أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو كانت إيجابية، وخلص العديد من الباحثين إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو؛ فعلى سبيل المثال، أفادت دراسة (Loungani and Razin (2001 أنه يوجد

مصادر ثلاثة لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار المحفظة، والقروض المصرفية، وكشفت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر مرونة أثناء الأزمة المالية العالمية 1997-1998، وكذلك أثناء الأزمة المالية في أميركا اللاتينية في الثمانينات؛ وهذا يدل على أهمية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة كفاءة استخدام الموارد ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج في البلد المضيف، لذلك يرى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو ايجابي.

ومن خلال النتائج في الجدول (9) نجد ان قيمة F (8.07) ذات معنوية ودلالة احصائية، ومعامل التحديد R^2 (0.7198) تعني ارتفاع في القوة التفسيرية، اي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 71% من تباين الاخطاء، ومعامل ديربن واطسون (D.W) يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation). ومن خلال الاختبارات السابقة سوف نرفض الفرضية العدمية (لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذه العلاقة.

الجدول (9)

نتائج استخدام طريقة Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1661	1.432463	0.094452	0.135300	**FDI**
0.0011	3.762558	0.050865	0.191382	**Open**
0.0385	2.201170	0.524025	1.153467	**Hum Cap**
0.2099	1.291644	0.134536	0.173773	**Gov size**
0.0001	-4.843560	13.76431	-66.66826	**Inflation**
0.4444	-0.778770	46.16565	-35.95243	**ROI**
0.0773	-1.853243	0.554260	-1.027179	**Infrac**
0.7433	0.331671	3.667655	1.216455	**C**
1.125842	Mean dependent var		0.719845	**R-squared**
5.496145	S.D. dependent var		0.630705	**Adjusted R-squared**
5.472990	**Akaike info criterion**		3.339988	**S.E. of regression**
5.846642	**Schwarz criterion**		245.4214	**Sum squared resid**
5.592524	**Hannan-Quinn criter.**		-74.09485	**Log likelihood**
2.264143	**Durbin-Watson stat**		8.075432	**F-statistic**
			0.000069	**Prob(F-statistic)**

ومن خلال الجدول (10) نجد ان هنالك علاقة ايجابية ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر حيث مقدار الارتباط (0.3).

جدول رقم (10)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة

Infrac	ROI	Inflation	Gov size	Hum Cap	Open	FDI	ΔGDP	
0.166164	-0.480287	-0.412986	0.434157	0.196175	0.282688	0.368869	1.000000	ΔGDP
-0.046920	-0.533488	-0.023445	0.415049	-0.078145	0.114111	1.000000	0.368869	FDI
0.171549	-0.260681	0.473985	0.082877	0.134822	1.000000	0.114111	0.282688	Open
0.979269	0.138258	0.084299	-0.114699	1.000000	0.134822	-0.078145	0.196175	Hum Cap
-0.175712	-0.395428	-0.033541	1.000000	-0.114699	0.082877	0.415049	0.434157	Gov size
0.076921	0.160253	1.000000	-0.033541	0.084299	0.473985	-0.023445	-0.412986	Inflation
0.103934	1.000000	0.160253	-0.395428	0.138258	-0.260681	-0.533488	-0.480287	ROI
1.000000	0.103934	0.076921	-0.175712	0.979269	0.171549	-0.046920	0.166164	Infrac

من خلال مصفوفة الارتباط، جدول (9) نجد ان هنالك ارتباط ايجابي ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الممثل في معدل الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك فان كلا من الانفتاح وحجم الحكومة والاستثمار في الراسمال البشري والبنية التحتية ترتبط بالنمو بشكل ايجابي، اما التضخم والعائد على راس المال ممثلا بسعر الفائدة يرتبطان بالنمو بشكل سلبي.

المعادلة المقدرة من خلال طريقة OLS:

X1 = C(1)*X2 + C(2)*X3 + C(3)*X4 + C(4)*X5 + C(5)*X6 + C(6)*X7 + C(7)*X8 + C(8)

Substituted Coefficients:

X1 = 0.13529966459*X2 + 0.191381718269*X3 + 1.15346728043*X4 + 0.173772708572*X5 - 66.6682597529*X6 - 35.9524343467*X7 - 1.02717939065*X8 + 1.21645491062

حيث ان:

X1: تمثل معدل الناتج المحلي الاجمالي

X2: الاستثمار الاجنبي المباشر

X3: الانفتاح

X4: الاستثمار البشري

X5: معدل نمو الانفاق الحكومي

X6: التضخم

X7: العائد على رأس المال

X8: البنية التحتية

كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي محركاً رئيسياً للنمو وذو دلالة احصائية، وهنا ننوه على حصافة السياسة النقدية في الاردن المستهدفة للاستقرار الاقتصادي من خلال تثبيت سعر الصرف الذي ادى إلى استقرار معدلات التضخم وتحفيزه للنمو. هذا وكان للانفاق الحكومي دور فاعل في تحفيز النمو عن طريق مراكمة رأس المال الاجتماعي الناجم عن الانفاق الجاري. وهذا ما أكدت عليه دراسة الفواز وآخرون من وجود علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي للمشاريع الفردية في الأردن.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

واجه الاقتصاد الأردني الكثير من التحديات الإقليمية والدولية والتي انعكست بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة مما جعل الأردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات والقروض الخارجية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد، ونتيجة للظروف التي حصلت خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي والمتمثلة بأشتداد أزمة الديون الخارجية وأنحسار نشاط المصارف ومؤسسات التمويل الدولية، ظهرت اختلالات بنيوية في الهيكل الاقتصادي للأردن بالإضافة الى اختلالات في الهياكل المالية والتي تجلت في بعض جوانبها في عجز الموازنة العامة وأرتفاع معدلات التضخم مما نتج عنها تدنى مستوى المعيشة وتعطل برامج التنمية الاقتصادية، ونتيجة لهذا أدركت الحكومة الاردنية مدى خطورة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني سواء الداخلية منها او الخارجية حيث بادرت الى اتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بأحداث تغيرات في البنية الاقتصادية والمالية والسعي لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لسد النقص في الموارد المحلية وتجلى ذلك بالتعاون الجاد مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وتنفيذ شروط هذه المؤسسات للخروج من ألازمة فقد سعت الحكومة الأردنية إلى اعتماد برامج الإصلاح الهيكلي وما تضمنته من إجراءات لمواجهة الطلب وتحفيز العرض وتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي ومحاولة تخفيض الأهمية النسبية للدين الخارجي من أجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام، وقد سعت الحكومة الأردنية بشكل كبير إلى تحرير التبادل التجاري مع دول العالم من كافة المعوقات والحواجز وإقامة المناطق التجارية الحرة بالإضافة الى قيامها بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية

مع الدول العربية والأجنبية والمساهمة في البرامج والنشاطات الدولية يضاف الى ذلك الإجراءات والجهود التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتفعيل نشاط المؤسسات الوطنية ومنها مؤسسة تشجيع الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال توسيع صلاحيات ومهام هذه المؤسسات وتطوير برامجها الاستثمارية وأقامة المعارض وعقد الندوات وإصدار المطبوعات التي تروج للاستثمار.

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة الأردنية بالإضافة الى ما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي في تحسين وتهيئة المناخ الاستثماري وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة للأردن.

وأشارت البيانات الإحصائية الى ازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها الاستثمارات البينية وحققت نمواً ملحوظاً خلال النصف الأول من العقد الحالي كذلك اتجهت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات للقطاعات ذات الأهمية الأساسية في الاقتصاد الأردني كقطاع الصناعة وقطاع الخدمات مما أدى الى زيادة أهمية هذه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأردن من خلال تطور ونمو مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة في معالجة الاختلالات المالية في الاقتصاد الأردني وتامين متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة والمتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وأجمالي تكوين رأس المال الثابت وزيادة حجم الصادرات.

وبالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد ازدادت التدفقات الاستثمارية الأجنبية غير المباشرة هي الأخرى بفعل السياسات التي انتهجتها الحكومة الأردنية بإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية في سوق عمان المالي وزيادة العوائد على الأسهم بالإضافة إلى إصدار نظام جديد لتشجيع استثمارات غير الأردنيين ورفع الحد الأعلى

لملكية الأجانب من الأسهم المحلية، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الأردنية مع الأسواق والبورصات العالمية واتفاقيات الادارج المشترك ساهمت في زيادة التداول والاستثمار في سوق عمان المالي وتطور مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الأردن.

وفي هذا فقد أشارت نتائج التحليل القياسي إلى ما يلي:

1- للاستثمار الأجنبي دور كبير في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتطويره بشكل كبير مما يساعد في التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة عرض النقد وبالتالي تأثير عرض النقد على النشاط الاقتصادي مما يزيد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس على النشاط الاقتصادي والتنموي في المملكة.

ثانيا: التوصيات

اعتماداً على النتائج أعلاه توصي الباحثة بما يلي:

1- على الحكومة الأردنية ان تبذل المزيد من السياسات في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدلاً من الاعتماد على القروض والمساعدات لسد العجز في الموازنة العامة.

2- ضرورة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والعمل على تطوير البيئة الاستثمارية التي من شانها أن تكون دافعاً قوياً للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الأردن.

3- العمل الجاد على رفع مستوى العلاقات التجارية وتوطيدها مع العالم العربي كمقدمة لإعادة إحياء السوق العربية المشتركة والتي تكون النافذة القوية لجلب الاستثمارات الأجنبية الى الأردن.

4- بناء منظومة من الإجراءات التسهيلية للمستثمرين الأجانب بحيث تعطيهم الكثير من الحوافز خاصة وان الكثير من الدول بدأت تنافس بعضها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- النهوض بالصناعات المحلية، والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج، لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي.

6- العمل على زيادة فعالية مؤسسات التدريب، وتشجيع قيام مؤسسات مشابهة، أو توفير مثل هذه المؤسسات لتشمل الوظائف المتنوعة المهنية والإدارية وغيرها، وذلك لرفع إنتاجية العمالة المحلية، لزيادة الإنتاج، ولجذب الاستثمارات الأجنبية.

المراجع:

آغا عماد فايز أمين ،2002، **الاستثمار الأجنبي في الاردن ومحدداته** ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، الأردن.

أبو قحف عبد السلام ، 2003، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص: 15-25.

باناجة محمد عمر ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية واثرها في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 45 ، شتاء 2009 .

الحضيرى حامد العربى ،2000، **تقييم الإستثمارات** , دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

الحياري محمد ، المحور الاقتصادي ـ **أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن** ـ مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد (11) العدد (2) لسنة (2009).

الحياري محمد ، 2000، **الاستثمار الأجنبي وأثره على الأمن الوطني الأردني**، رسالة جامعية، الأردن.

الخشمان هيثم أحمد ،2006، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح للفترة (1970- 2004)**، رسالة جامعية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

خضر حسان ،2004، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،ص.3-9-10، عن الموقع الالكتروني: http://arab-api.org
.

داود، حسام، أبوخضير، ايمن، الهزايمة، احمد وصوفإن، عبدالله، (2002) ، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، صفح 184 .

الدباس وفاء ،2006، **الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية: الواقع والطموح**، رقم عمل قدمت في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر.

رمضان زياد ،1998، **الاستثمار المالي والحقيقي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

صقر محمد، وشرف سمير، واسماعيل رولا ، 2006، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006، ص 155-175.

عبد السلام، رضا، (2002)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الدار الجامعية.

عبد السلام رضا ، 2006، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

عبيد جمال محمود ، 2002، **تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى**، رسائل جامعية ، جامعة حلوان، مصر.

العذاري عدنان دواود محمد ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ، ربيع 2009.

عمر حسين ، 2000، الإستثمار والعولمة، جامعتي القاهرة والأزهر، القاهرة .

غانم عدنان، والمسيبلي لبنى حسين صالح (2003) دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق – المجلد 19 ، العدد الثاني.

غرايبة، هشام والعزام، نضال، (1997) ، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**، أبحاث اليرموك، المجلد 13 ، العدد1 ب، صفحة33 .

محروم سامي، (2010)، **(ماذا بعد رأس المال البشري والبنية التحتية والادارة الرشيدة؟)**

مرار حنان الياس ، 2006، **تطور هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1950-2000): دراسة تطبيقية على الأردن**، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المساعيد، سليمان، والبطاينة، ابراهيم (2006) بعنوان" **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في جنوب شرق اسيا: باستخدام منهجية ARDL** ، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

المساعيد وارد، (2008)،" **أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية – الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني**"، المجلة العربية للعلوم الادارية ، المجلد الخامس عشر، العدد الاول– يناير.

مطر أحمد ،1999، **إدارة الاستثمارات**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

مفتاح صالح وبين سمينة دلال (2008) واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43–44 صيف – خريف 2008.

نزاري رفيق ، 2008، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس ، المغرب الجزائر، رسالة جامعية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

النسور معن ،2008، تطور مناخ الاستثمار في الأردن،ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، تحت شعار" الترويج للاستثمار الوطني والبيني في خضم الفورة النفطية"، في المقر الجديد للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 19–20 حزيران، بيروت.

التقارير الوطنية والأجنبية:

البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، الأردن.

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، الأردن.

الاجندة الوطنية، المجلد الثاني، محور تعميق الإستثمار، شباط،2005، الأردن.

التقارير الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة المدن الصناعية، الأردن.

مؤسسة تشجيع الإستثمار، قانون تشجيع الإستثمار، الأردن.

الحكومة الالكترونية.

المراجع الاجنبية

Akinlo, A.E. 2004. "**Foreign direct investment and growth in Nigeria: An empirical investigation**".*Journal of Policy Modelling,* 26: 627–39.

Bhattarai, Keshab 2008. "**Openness And Econimic Growth**".

Barro, R. and J. W. Lee. 1994. "**International comparison of educational attainment**". *Journal of Monetary Economics,* 32(3): 361–94.

Borensztein, E., J. De Gregoria and J. Lee. 1998. "**How does foreign investment affect economic growth?**" *Journal of International Economics,* 45(1): 115–35.

Jaumatte, Florence, (2004), **Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreement: the Market Size effect Revisitied**, International Monetary Fund, IMF WP/04/206.

Lee, Jim, (2003), **Government Policies and Foreign Direct Investment in Developing Countries**, Texas A&M University-Corpus Christi.

Mankiw, G.N., D. Romer. and D.N. Weil. 1992. **"A contribution to the empirics of growth**". *Quarterly Journal of Economics,* Vol. 107: 407–37.

UNCTAD,"**WORLD INVESTMENT REPORT**", 2008.

United Nations / UNCTAD, “**World Investment Reports**” FDI Policies for Development. National and International Perspectives, United Nations. New York and Geneva.

United Nations / UNCTAD, “**World Investment Reports**”.

Wheeler, D. and A. Mody. 1992. “**International investment location decision: The case of US firms**”. *Journal of International Economics,* 33: 57–70

World Bank, "**Reforming the Investment Climate**", 2006

World Bank, “**Doing Business 2008”.**

World Economic Forum, “**Arab Competitiveness Reports**”.

World Economic Forum, “**Global Competitiveness Index”.**

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2007

التسلسل	الدولة	التقييم التجميعي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		2006/12	2007/12		
1	الإمارات	4	4	AA –	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطر منخفضة جدا، قدرة السداد قوية جدا، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
2	قطر	4	4	AA –	
3	الكويت	5	5	A+	درجة استثمارية عالية جدا، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
4	السعودية	5	5	A+	
5	سلطنة عمان	7	6	A	درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
6	البحرين	7	7	A–	
7	تونس	8	8	BBB+	درجة استثمارية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد مقبولة مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
8	مصر	11	10	BBB –	درجة مضاربية، درجة المخاطر متوسطة ،عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
9	المغرب	11	10	BBB –	
10	الأردن	11	11	BB +	
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربية عالية، درجة المخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
12	اليمن	16	16	B –	

المصدر: FT, Credit Ratings in Emerging Markets, Issue 2007:4

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة را يتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية).

الملحق رقم (2)

- **مؤشر اليورومنى للمخاطر القطرية:**

الدول	درجة المخاطر
الإمارات، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والبحرين.	منخفضة (6 دول)
تونس، المغرب ومصر.	معتدلة (3 دول)
الأردن، الجزائر، لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان و ليبيا.	مرتفعة (9 دول)
الصومال والعراق.	مرتفعة جدا (دولتان)

[المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، 2008]

الملحق رقم (3)

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:**

الدول	درجة المخاطر
الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا.	منخفضة جدا (6 دول)
قطر، الجزائر، المغرب، الأردن وتونس.	منخفضة (5 دول)
اليمن، مصر وسوريا.	معتدلة (3 دول)
العراق، السودان ولبنان.	مرتفعة (3 دول)
الصومال.	مرتفعة جدا (دولة)

[المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، 2008]

الملحق رقم (4)

- **مؤشر جاهزية البنية الرقمية لعام 2008-2009:**

البلاد / المؤشرات	اسرائيل	الإمارات العربية	قطر	البحرين	السعودية	الأردن	مصر
مؤشر (NRI)	25	27	29	37	40	44	76
مؤشر البيئة التكنولوجية	24	32	29	37	38	48	64
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	22	25	26	38	41	45	85
مؤشر الاستخدام التكنولوجي	24	25	31	35	44	45	72

[المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات]

الملحق رقم (5)

اداء الأردن في تقرير ممارسة الأعمال للعام 2010 -2011



Year	POP	Nominal GDP (Million JD)	Real GDP (Million JD)	Inflation Rate (%)	Interest Rate (%) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل	Exports (Million JD)
1979	**2133**	982.5	2534.6	14.2	6	120.92
1980	**2233**	1164.8	2818.1	10.9	6	171.5
1981	**2319**	1448.7	3302.2	7.9	6	242.6
1982	**2409**	1649.9	3534.2	7.3	6	264.5
1983	**2502**	1786.6	3455.8	5.0	8	210.6
1984	**2599**	1909.7	3604.1	4.0	8.5	290.7
1985	**2700**	1970.5	3506.5	2.8	8.5	310.9
1986	**2805**	2240.5	3699.5	0.0	7.5	256.0
1987	**2914**	2286.7	3785.5	-0.2	7.5	315.7
1988	**3027**	2349.5	3840.8	6.7	7.5	381.5
1989	**3144**	2425.4	3428.7	25.6	7.5	637.62
1990	**3468**	2760.9	3419.3	16.2	8.23	706.1
1991	**3701**	2958.0	3474.3	8.2	7.82	770.7
1992	**3844**	3610.5	3972.8	3.9	6.95	829.3
1993	**3993**	3884.2	4151.1	3.3	6.87	864.7
1994	**4139.4**	4357.4	4357.4	3.6	7.33	995.2
1995	**4264**	4714.7	4627.6	2.2	7.97	1241.1
1996	**4383**	4911.3	4724.2	6.6	8.85	1288.2
1997	**4506**	5137.4	4880.5	3.0	8.91	1301.4
1998	**4623**	5609.9	5027.5	3.1	8.33	1277.9
1999	**4738**	5778.1	5198.0	0.6	7.89	1298.8
2000	**4857**	5998.6	5418.6	0.7	6.55	1346.6
2001	**4978**	6363.7	5704.2	1.8	5.19	1626.7
2002	**5098**	6794.0	6034.1	1.8	3.97	1963.9
2003	**5230**	7228.8	6285.2	2.4	2.75	2184.9
2004	**5350**	8090.7	6823.7	2.6	2.49	2753.0
2005	**5473**	8925.4	7379.6	3.5	3.52	3049.7
2006	**5600**	11093.1	7964.0	6.3	5.13	3689.9
2007	**5723**	12590.6	8638.4	4.7	5.56	4063.6
2008	**5850**	16108.0	9298.2	13.9	5.66	5633.0
2009	**5980**	17815.6	9514.4	-0.7	4.23	4526.3
2010	**6113**	19527.9	9808.6	5.1	3.4	4990.1

year	Imports (Million JD)	Central Government Expenditures (Million JD)	Foreign Direct Investment in Jordan (Million JD) *	Foreign Direct Investment in Jordan (Million $) **
1979	588.3	515.6	18.434	26
1980	714.8	563.2	24.106	34
1981	1046.4	647.1	99.969	141
1982	1141.1	693.6	41.831	59
1983	1102.0	705.3	24.815	35
1984	1069.2	720.8	54.593	77
1985	1072.5	805.7	17.725	25
1986	847.8	981.3	16.307	23
1987	912.6	965.9	28.36	40
1988	1019.99	1054.0	17.016	24
1989	1222.9	1102.3	-0.709	-1
1990	1714.7	1120.1	26.942	38
1991	1750.2	1234.3	-8.508	-12
1992	2291.0	1372.5	29.069	41
1993	2449.9	1411.6	-24.106	-34
1994	2357.6	1587.8	2.127	3
1995	2588.2	1693.9	9.217	13
1996	3041.6	1789.6	11.344	16
1997	2906.5	1952.0	255.949	361
1998	2712.4	2087.7	219.79	310
1999	2622.5	2039.5	110.604	156
2000	3245.2	2187.1	219.8	
2001	3426.5	2316.3	110.6	
2002	3585.5	2396.2	168.9	
2003	4045.2	2809.8	387.8	
2004	5148.1	3180.5	664.2	
2005	6606.0	3538.9	1407.0	
2006	7274.6	3912.2	2512.7	
2007	8637.8	4586.5	1859.1	
2008	10717.4	5431.9	2005.7	
2009	8975.1	6030.5	1722.9	
2010	9711.9	5708.2	1208.0	

Year	Electric power consumption (kWh per capita)	School enrollment, secondary (% gross)	School enrollment, tertiary (% gross)	TOTAL (Secondary and Tretiary)
1979	357.260	72.69	9.52	82.20
1980	398.900	75.31	10.78	86.10
1981	457.383	76.43	15.18	91.62
1982	539.887	77.64	17.58	95.22
1983	677.553	78.10	20.67	98.77
1984	768.628	78.63	21.44	100.08
1985	816.944	79.39	23.21	102.60
1986	853.863	81.57	21.03	102.59
1987	939.213	79.48	19.91	99.39
1988	943.012	79.00	21.35	100.35
1989	958.770	79.33	18.95	98.29
1990	1050.473	78.90	21.13	100.03
1991	955.430	79.87	21.03	100.90
1992	1063.220	81.75	22.91	104.66
1993	1098.586	83.86	22.35	106.21
1994	1142.621	83.45	21.80	105.26
1995	1212.872	84.10	19.72	103.82
1996	1262.877	84.86	18.91	103.77
1997	1261.235	85.92	20.43	106.36
1998	1315.091	86.00	22.60	108.61
1999	1344.087	86.98	23.90	110.89
2000	1376.967	87.80	25.23	113.03
2001	1404.779	87.13	27.23	114.36
2002	1479.357	87.13	27.23	114.36
2003	1517.622	87.29	29.99	117.28
2004	1512.000	86.33	33.47	119.80
2005	1592.000	84.74	37.48	122.22
2006	1714.000	84.16	37.14	121.30
2007	1845.000	85.41	36.64	122.05
2008	1975.000	86.34	37.73	124.07
2009	2006.000	88.22	40.65	128.87
2010				

Year	POP/1000	GDPCAP	FDICAP	OPEN	HUMCAP
1979	2.133	1188.274	0.727297	0.279817	82.20177
1980	2.233	1262.016	0.855405	0.314505	86.0983
1981	2.319	1423.973	3.027352	0.390347	91.61637
1982	2.409	1467.08	1.183607	0.397714	95.21556
1983	2.502	1381.195	0.718078	0.379831	98.76885
1984	2.599	1386.711	1.514763	0.377324	100.0753
1985	2.7	1298.703	0.50549	0.394525	102.6042
1986	2.805	1318.902	0.440787	0.298363	102.5922
1987	2.914	1299.064	0.74918	0.324477	99.38686
1988	3.027	1268.853	0.443031	0.364894	100.3502
1989	3.144	1090.563	-0.020678	0.542627	98.28587
1990	3.468	985.9472	0.787947	0.707988	100.0349
1991	3.701	938.7373	-0.244886	0.725592	100.8999
1992	3.844	1033.511	0.731697	0.785412	104.6595
1993	3.993	1039.589	-0.580717	0.798491	106.2089
1994	4.1394	1052.676	0.048813	0.769441	105.2587
1995	4.264	1085.283	0.199172	0.827483	103.8164
1996	4.383	1077.854	0.240124	0.916508	103.7694
1997	4.506	1083.119	5.244283	0.86218	106.3552
1998	4.623	1087.506	4.371721	0.793688	108.6065
1999	4.738	1097.078	2.127837	0.754393	110.8887
2000	4.857	1115.636	4.056182	0.847408	113.0308
2001	4.978	1145.882	1.938992	0.885873	114.3592
2002	5.098	1183.625	2.799083	0.91967	114.3592
2003	5.23	1201.767	6.170009	0.991227	117.275
2004	5.35	1275.46	9.733705	1.157889	119.8047
2005	5.473	1348.367	19.06604	1.308429	122.2207
2006	5.6	1422.151	31.55055	1.37675	121.3045
2007	5.723	1509.421	21.5213	1.470339	122.0526
2008	5.85	1589.432	21.5709	1.758452	124.0692
2009	5.98	1591.035	18.10836	1.419051	128.8739
2010	6.113	1604.552	12.31569	1.498885	0

year	GOVSIZE	INFL	ROI	INFRAC	Telephone Lines per 1000 population
1979	0.524786	0.141869	0.06	0.167492	21
1980	0.483529	0.109091	0.06	0.178638	22.1
1981	0.446675	0.078985	0.06	0.197233	28
1982	0.420377	0.072785	0.06	0.224112	34.2
1983	0.394761	0.050391	0.08	0.270805	37.8
1984	0.377448	0.040449	0.085	0.29574	40.1
1985	0.408876	0.028078	0.085	0.302572	42
1986	0.437981	0	0.075	0.304407	57.9
1987	0.422394	-0.002101	0.075	0.322311	58.1
1988	0.448602	0.067368	0.075	0.311534	71
1989	0.454488	0.25641	0.075	0.304952	73
1990	0.405699	0.161695	0.0823	0.302905	77.53375394
1991	0.41728	0.082432	0.0782	0.258155	74.81269394
1992	0.380142	0.039085	0.0695	0.276592	74.54192339
1993	0.363422	0.033273	0.0687	0.275128	74.26808776
1994	0.364388	0.036047	0.0733	0.276035	77.96244586
1995	0.359281	0.022447	0.0797	0.284445	75.56781883
1996	0.364382	0.065862	0.0885	0.288131	79.88980461
1997	0.37996	0.029866	0.0891	0.279901	90.67548608
1998	0.372148	0.031	0.0833	0.284467	111.122591
1999	0.35297	0.00582	0.0789	0.283682	120.7719261
2000	0.3646	0.00675	0.0655	0.283502	129.233976
2001	0.363984	0.018199	0.0519	0.282197	134.2145399
2002	0.352695	0.017874	0.0397	0.290184	133.8846765
2003	0.388697	0.023792	0.0275	0.290176	120.560031
2004	0.393107	0.025599	0.0249	0.282617	120.5691871
2005	0.396499	0.035238	0.0352	0.290883	116.0491546
2006	0.352671	0.062557	0.0513	0.306071	110.7903284
2007	0.36428	0.047	0.0556	0.322383	98.50220264
2008	0.337218	0.139446	0.0566	0.337607	89.29628355
2009	0.338496	-0.006706	0.0423	0.335452	84.22752479
2010	0.29231	0.050633	0.034	0	80

جدول البيانات

Year	ΔGDP	FDI	Open	Hum Cap	Gov size	Inflation	ROI	Infrac
1979		0.727297	28.20	32.16	42.63	0.141869	0.06	25.795
1980	6.2	0.855405	21.50	15.27	9.23	0.109091	0.06	11.655
1981	12.8	3.027352	46.39	16.14	14.90	0.078985	0.06	14.661
1982	3.0	1.183607	9.05	19.61	7.19	0.072785	0.06	18.038
1983	-5.9	0.718078	-3.43	26.10	1.69	0.050391	0.08	25.499
1984	0.4	1.514763	-2.98	14.12	2.20	0.040449	0.085	13.442
1985	-6.3	0.50549	0.31	7.25	11.78	0.028078	0.085	6.286
1986	1.6	0.440787	-20.95	7.26	21.79	0	0.075	4.519
1987	-1.5	0.74918	7.64	7.43	-1.57	-0.0021	0.075	9.996
1988	-2.3	0.443031	11.77	-0.20	9.12	0.067368	0.075	0.405
1989	-14.1	-0.02068	19.89	2.10	4.58	0.25641	0.075	1.671
1990	-9.6	0.787947	40.22	9.02	1.61	0.161695	0.0823	9.565
1991	-4.8	-0.24489	2.07	-7.83	10.20	0.082432	0.0782	-9.048
1992	10.1	0.731697	30.90	13.64	11.20	0.039085	0.0695	11.282
1993	0.6	-0.58072	6.94	5.90	2.85	0.033273	0.0687	3.326
1994	1.3	0.048813	-3.77	3.53	12.48	0.036047	0.0733	4.008
1995	3.1	0.199172	9.78	6.92	6.68	0.022447	0.0797	6.148
1996	-0.7	0.240124	17.52	5.03	5.65	0.065862	0.0885	4.123
1997	0.5	5.244283	-4.44	1.12	9.07	0.029866	0.0891	-0.130
1998	0.4	4.371721	-6.68	4.37	6.95	0.031	0.0833	4.270
1999	0.9	2.127837	-3.31	3.34	-2.31	0.00582	0.0789	2.205
2000	1.7	4.056182	23.74	3.38	7.24	0.00675	0.0655	2.446
2001	2.7	1.938992	5.59	1.26	5.91	0.018199	0.0519	2.020
2002	3.3	2.799083	4.64	5.31	3.45	0.017874	0.0397	5.309
2003	1.5	6.170009	12.82	2.77	17.26	0.023792	0.0275	2.587
2004	6.1	9.733705	27.26	-1.46	13.19	0.025599	0.0249	-0.370
2005	5.7	19.06604	28.32	3.45	11.27	0.035238	0.0352	5.291
2006	5.5	31.55055	10.12	6.98	10.55	0.062557	0.0513	7.663
2007	6.1	21.5213	18.74	9.13	17.24	0.047	0.0556	7.643
2008	5.3	21.5709	24.08	8.13	18.43	0.139446	0.0566	7.046
2009	0.1	18.10836	-16.26	3.75	11.02	-0.00671	0.0423	1.570
2010	0.8	12.31569	8.21	0.00	-5.34	0.050633	0.034	

مصفوفة الارتباط

Infrac	ROI	Inflation	Gov size	Hum Cap	Open	FDI	ΔGDP	
0.166164	-0.480287	-0.412986	0.434157	0.196175	0.282688	0.368869	1.000000	ΔGDP
-0.046920	-0.533488	-0.023445	0.415049	-0.078145	0.114111	1.000000	0.368869	FDI
0.171549	-0.260681	0.473985	0.082877	0.134822	1.000000	0.114111	0.282688	Open
0.979269	0.138258	0.084299	-0.114699	1.000000	0.134822	-0.078145	0.196175	Hum Cap
-0.175712	-0.395428	-0.033541	1.000000	-0.114699	0.082877	0.415049	0.434157	Gov size
0.076921	0.160253	1.000000	-0.033541	0.084299	0.473985	-0.023445	-0.412986	Inflation
0.103934	1.000000	0.160253	-0.395428	0.138258	-0.260681	-0.533488	-0.480287	ROI
1.000000	0.103934	0.076921	-0.175712	0.979269	0.171549	-0.046920	0.166164	Infrac

THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE ECONOMIC GROWTH IN JORDAN (1979-2010)

By
Nadia I. Al-Qudah

Supervisor
Prof. Bashir K. Al-Zu'bi

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth in Jordan. The researcher conducted a comprehensive review of the theoretical literature on private FDI, as well as extracted the statistics issued by government institutions in Jordan, particularly the data from the Central Bank of Jordan. In order to estimate the impact of FDI on economic growth the researcher chose the Borensztein et al. (1998) model for the years (1979-2010). The results indicated that foreign investment had a positive impact on the growth in Gross Domestic Product (GDP), the coefficient for the FDI is statistically significant with the value of 0.135300. The researcher recommended that significantly more efforts should be exerted by government institutions to support and to encourage foreign investment because of their great importance in promoting economic development in a country that seriously lacks the necessary economic resources, particularly oil.